

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 140 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب 35

حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

3	تصدير
5	ألف - التوجه العام
12	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022**
	المرفقات
14	الأول - قائمة المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2022
19	الثاني - المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2022
46	الثالث - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية ..
48	الرابع - ولايات حساب التنمية

* A/76/50.

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070521 270421 21-04732 (A)



تصدير

لم تقتصر الآثار الضارة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلامة البدنية للسكان في جميع أنحاء العالم فحسب، بل إنها خلّفت أيضا عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية بعيدة المدى في جميع أنحاء العالم. واسترشادا بقرار الجمعية العامة 270/74 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، وكذلك بمرفق قرار الجمعية العامة 4/74 الذي يحتوي على الإعلان السياسي للجنة المتعلقة بالأهداف المستدامة المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، عمل حساب التنمية جاهدا، من خلال الجهود الجماعية للكيانات الاقتصادية والاجتماعية العشرة التابعة للأمانة العامة، على دعم الدول الأعضاء في معالجتها للأزمة المستمرة. ومن خلال التمويل المقدم من حساب التنمية، تمكنت الكيانات المسؤولة عن التنفيذ غير المقيمة في غالبيتها من تقديم كم ضخم من المعارف والدراية والدعم إلى الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات، لم يكن سيتسنى الحصول عليه لولا ذلك التمويل.

وفي أوائل حزيران/يونيه 2020، بدأ تنفيذ خمسة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل أنشأتها الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية استجابةً لأزمة كوفيد-19. وتركز هذه المشاريع على المجالات الرئيسية التي تتمتع فيها الكيانات المستفيدة من حساب التنمية بنقاط قوة نسبية، وحيثما تتركز الاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء، وهي: (أ) تيسير انتعاش المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على الصمود للتخفيف من أثر أزمة كوفيد-19؛ (ب) الربط بشبكات النقل والتجارة لكفالة استمرار عمل وسائل النقل والحدود، ومن ثم تيسير تدفق السلع دوليا، عن طريق الاستعادة من حلول الأمم المتحدة، بما في ذلك المعايير والأدوات والمنهجيات والتوصيات السياساتية المتعلقة بالنقل والتجارة دون تلامس، في إطار سلس قائم على التعاون؛ (ج) توفير الحماية الاجتماعية لتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية تراعي المنظور الجنساني من أجل تحقيق سرعة التعافي وزيادة القدرة على الصمود، لا سيما بالنسبة إلى أكثر الفئات السكانية ضعفا؛ (د) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية من خلال تعزيز القدرة على التشخيص وعلى تصميم السياسات لدى الهيئات المعنية بالاقتصاد الكلي وتمويل الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ (هـ) بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود من الناحية الاقتصادية من خلال تعزيز الحكومات المحلية في 16 مدينة كي تصمم وتنفذ وترصد تدابير الاستجابة الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها وخطط إعادة البناء على نحو يتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود والشمول. واستُخدمت الأرصدة المتبقية من المشاريع المغلقة أو التي اقترب إغلاقها لإتاحة البدء السريع في تنفيذ تلك المشاريع استجابةً للأزمة في عام 2020، كما تستخدم الأموال الإضافية التي أتاحتها الجمعية العامة في قرارها 252/75 بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، لتمويل تلك المشاريع في عام 2021 وأوائل عام 2022، وهو العام المقرر إنجاز المشاريع فيه.

وتمثلت الركيزة الثانية لاستجابة حساب التنمية لجائحة كوفيد-19 في إعادة تصميم المشاريع القائمة وتكييفها مع الحالة الجديدة القائمة على أرض الواقع، والسماح بإدراج تدابير التصدي للجائحة في أهداف المشاريع. وعلاوة على ذلك، عمل الحساب مع مديري المشاريع والكيانات المسؤولة عن التنفيذ على استحداث طرق جديدة لتنفيذ أنشطة المشاريع بسبل إلكترونية عند تعذر تنظيم حلقات عمل بالحضور الشخصي والسفر. ووُضعت توجيهات بشأن منهجيات التعليم المختلط والتعلم الإلكتروني من أجل تنمية القدرات، وقُدِّم برنامج تدريب لمديري المشاريع تحت رعاية حساب التنمية.

وُضعت المقترحات الواحدة والعشرين للشريحة الرابعة عشرة من حساب التنمية المعروضة في هذه الملزمة من الميزانية في إطار الموضوع العام المسمى "التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو أفضل: من أجل مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة تتسم بالقدرة على الصمود والشمولية والمساواة فيما بعد الجائحة ولا تترك أحداً خلف الركب". وكما كان الحال في الشرائح السابقة، لا تزال الشراكات تشكل جزءا أساسيا من مشاريع حساب التنمية. وستتفد جميع المشاريع المقترحة بالتعاون مع كيانات أخرى في الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. واستجابةً للحاجة إلى توافر بيانات موثوقة لدعم تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مثلا بقيادة مشروع مشترك، بالاشتراك مع 7 كيانات أخرى مسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، لتحسين قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود ومرورتها من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بالبيانات تحقيقا للتعافي من أزمة كوفيد-19 على نحو أفضل (انظر المرفق الثاني، المشروع ألف).

وبالتوازي مع هذه الجهود المستمرة، أُحرز تقدم أيضا في أعمال التقييم، لإتاحة الفرصة لتقييم النتائج على المستوى البرنامجي مع ضمان التغطية الكافية للتقييمات على مستوى المشاريع في الوقت نفسه. ومن المقرر إجراء عمليتي تقييم على المستوى البرنامجي في السنتين القادمتين؛ وستركزان على البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات والمشاريع المشتركة الخمسة القصيرة الأجل التي أُنشئت استجابةً لأزمة جائحة كوفيد-19.

ويؤكد التمويل الإضافي المقدم من خلال القرار 252/75 أهمية حساب التنمية في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. ويعكس أيضا ثقة الدول الأعضاء الكبيرة في تلقي هذا الدعم من الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية. وتشكل هذه الأموال جزءا أساسيا من دعم الحساب للدول الأعضاء في جهودها المتواصلة لسد حالات النقص الحرج في القدرات في إطار احتياجاتها واستراتيجياتها الإنمائية، وفي مكافحتها لجائحة كوفيد-19 وتبعاتها. وإني على ثقة من أن المشاريع المقترحة في هذه الملزمة ستساعد الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود وتعجل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكفل عدم ترك أحد خلف الركب.

(توقيع) ليو زنمين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 1-35 أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية في عام 1997 بموجب قرارها 12/52 بآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تضطلع بها الكيانات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- 2-35 وعملا بالقرار 12/52، وافقت الجمعية العامة في قرارها 221/52 ألف على اعتماد قدره 13 065 000 دولار لحساب التنمية في إطار الباب 34 من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 1998-1999. ووفقا لقرار الجمعية العامة 235/52، الذي طلبت فيه تقريرا مفصلا عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد، ومعايير الأداء المتصلة بذلك، قدم الأمين العام تقريرا عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وقررت الجمعية في قرارها 15/54، بعدما نظرت في ذلك التقرير وفي التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.12)، جملة أمور منها إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. ومنذ إنشاء الحساب، وافقت الجمعية على موارد لـ 465 مشروعا.
- 3-35 وقررت الجمعية العامة، في قرارها 246/60، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين 2006-2007. وأدت هذه العملية إلى زيادة قدرها 889 100 دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين تلك. وأثناء إعداد تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2006-2007، أعيد تقدير تكاليف الحساب مرة أخرى، ما أفضى إلى زيادة إضافية قدرها 26 800 دولار. وقررت الجمعية، في الفقرة 5 من الجزء الرابع من قرارها 252/61، اعتماد مبلغ 2,5 مليون دولار لحساب التنمية كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية، في الفقرة 2 (د) من قرارها 235/62 ألف، زيادة الاعتماد المرصود تحت الباب 34، حساب التنمية، بمبلغ 5 ملايين دولار لفترة السنتين 2006-2007. وقررت الجمعية، في الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرارها 238/62، اعتماد 2,5 مليون دولار للحساب لفترة السنتين 2008-2009. وقررت الجمعية، في الفقرة 140 من قرارها 234/64، اعتماد مبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار للحساب لفترة السنتين 2010-2011. وبالنسبة إلى فترة السنتين 2012-2013، وافقت الجمعية، في قرارها 248/66 ألف، على اعتماد إجمالي تحت حساب التنمية قدره 29 243 200 دولار، كما وافقت الجمعية، في قراراتها 248/68 ألف و 249/70 و 263/72، على اعتماد إجمالي تحت حساب التنمية لفترات السنتين 2014-2015 و 2016-2017 و 2018-2019، على التوالي، قدره 28 398 800 دولار. وبالنسبة إلى عام 2020، وافقت الجمعية، في قرارها 264/74، على اعتماد قدره 14 199 400 دولار لحساب التنمية. وبالنسبة إلى عام 2021، أيدت الجمعية العامة في قرارها 252/75 التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية برفع خط الأساس لحساب التنمية بمقدار مليون دولار (انظر A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرة ثالث عشر -4)، ووافقت في قرارها 254/75 ألف على اعتماد قدره 15 199 400 دولار.
- 4-35 وتستند المقترحات المتعلقة باستخدام الموارد في الشريحة الرابعة عشرة، والمفصلة في المرفقين الأول والثاني من ملزمة الميزانية هذه، إلى إجراءات وترتيبات استخدام حساب التنمية التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها 220/53 ألف، و 220/53 و 15/54 و 249/54 و 237/56 و 246/60 و 252/61 و 235/62 و 237/62 و 238/62 و 243/64 و 244/64 و 248/66 و 248/68.

الاستراتيجية

- 5-35 يقدم حساب التنمية الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وكذلك للتوصيات والقرارات المتخذة في سياق العمليات الحكومية الدولية ومجالس الإدارة المختصة في الكيانات المسؤولة عن التنفيذ.
- 6-35 وتسنيد المشاريع من الولايات والمزايا النسبية لمختلف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، وتُنَفَّذ كل المشاريع مع شركاء من داخل الأمانة العامة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.
- 7-35 ويزود حساب التنمية الكيانات المسؤولة عن التنفيذ غير المقيمة في غالبيتها بالقدرة على تفعيل الكم الضخم من المعارف والدراية الذي بحوزتها لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى بلدان مستهدفة وجهات ذات مصلحة مختارة. وتوفر المشاريع جسرا بين الخبرة المعيارية والتحليلية للمقر وتنمية القدرات المستدامة في الميدان. ومن خلال الدعم الذي يقدمه الحساب، تستطيع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تتابع العمليات الحكومية الدولية وأعمالها التحليلية بمشاريع ملموسة على الصُّعد المتعدد الأقطار ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتركز معظم المشاريع على بلدان متعددة - غالبا ما تكون من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية - كثيرا ما تكون موزعة في مناطق متعددة.
- 8-35 ويمثل حساب التنمية مرفقا تشغيليا لاختبار النهج الإنمائية الجديدة والمبتكرة. فعندما تحقق هذه النهج نجاحا، يمكن توسيع نطاقها وتكرار الأخذ بها من أجل زيادة النتائج الإنمائية، بتوفير تمويل من خارج الحساب. ويوفر الحساب كذلك آلية لتعزيز تبادل ونقل المهارات والمعارف والممارسات السليمة بين البلدان المستهدفة، بما يشمل مناطق جغرافية مختلفة (مثلا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء في الأوساط الإنمائية).
- 9-35 ويواصل حساب التنمية العمل بالتنسيق مع نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الميدان للتأكد كذلك من أن المشاريع قائمة على الاحتياجات وأنها تتيح القدرات والموارد العالمية والإقليمية للبلدان بطريقة منسقة. وتدمج المشاريع منظورا جنسانيا لدعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. ويُدمج كذلك منظور الإعاقة، كما يُراعي تعميم الجوانب المتصلة به حسب الاقتضاء.

أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ البرنامج

- 10-35 كان لجائحة كوفيد-19 آثار شديدة على الإنجاز المقرر لنواتج مشاريع حساب التنمية في عام 2020، ولا سيما انخفاض عدد طرائق التقديم التقليدية وجها لوجه التي تشمل تقديم الدورات التدريبية وعقد حلقات العمل بالحضور الشخصي والحلقات الدراسية والزيارات الميدانية والبعثات الاستشارية والحوارات والمشاورات المتعلقة بالسياسات، حيث لم يتسن السفر وتنظيم التجمعات بالحضور الشخصي بسبب مخاطر نشر الفيروس. فقد استلزمت الجائحة تكييف أنشطة تنمية القدرات بتحويلها من اجتماعات بالحضور الشخصي إلى اجتماعات إلكترونية أو مختلطة، مع إعادة تركيز بعض المشاريع للدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل معالجة الأثر المباشر لأزمة جائحة كوفيد-19 عن طريق إدراج تدابير التصدي للجائحة ضمن أهداف المشاريع. وعلاوة على ذلك، وُضعت توجيهات بشأن منهجيات التعلم المختلط والتعلم الإلكتروني من أجل تنمية القدرات، وبدأ تنفيذ برنامج تدريبي لإعلام مديري المشاريع بالأدوات والمنهجيات المتاحة.
- 11-35 وفي سياق النظر في أهمية مواصلة تعزيز العمليات والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سينظر الحساب، لدى مضيه قدما، في أفضل الخيارات المتاحة لتعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من العام الماضي من أجل تعديل وتكييف الإنجاز استجابةً لجائحة كوفيد-19، تحديدا من خلال الاستمرار في طرائق التعلم الإلكتروني التي استُحدثت أثناء الجائحة والجمع بينها وبين حلقات العمل المعقودة بالحضور الشخصي.

هدف الشريحة الرابعة عشرة وموضوعها واستراتيجيتها

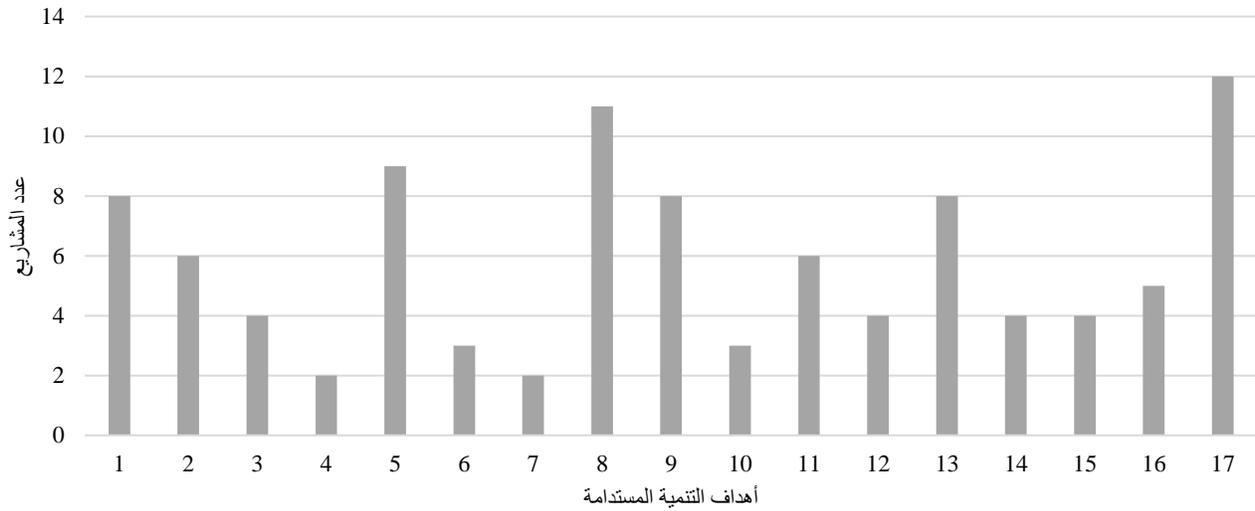
12-35 تسترشد المشاريع المقترحة للشريحة الرابعة عشرة من الحساب بالموضوع العام وهو "التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو أفضل: من أجل مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة تتسم بالقدرة على الصمود والشمولية والمساواة فيما بعد الجائحة ولا تترك أحداً خلف الركب" الذي أقرته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في حزيران/يونيه 2020 ووافق عليه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يشغل منصب مدير البرامج في حساب التنمية. وتمثل المشاريع المقترحة استجابة مباشرة للموضوع، حيث تقدم جميع المشاريع دعماً مباشراً إلى البلدان والمناطق المستهدفة لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة، مع تسليط عدة مشاريع مقترحة الضوء على اتساع نطاق الاحتياجات المتعلقة بإعادة البناء بعد الجائحة. وتبرز في هذا الصدد بضعة مجالات مواضيعية، وهي التركيز على التجارة والتبادل التجاري الإلكترونيين من أجل التعافي على نحو أفضل (المشروعان هاء ونون)، وتعزيز القدرة على الصمود في الاقتصادات المرتبطة بالسياحة (المشاريع دال وحاء ولام وعين)، وقدرة المناطق الحضرية على الصمود (المشروعان حاء وياء). وإضافةً إلى ذلك، تركز المشاريع المقترحة على القضايا الناشئة عن كوفيد-19 (المشاريع ميم وسين وقاف) وكذلك القضايا التي سُلِّطَ الضوء عليها بسبب كوفيد-19 (المشروعان صاد وراء).

13-35 وتطبق مشاريع أخرى تُهجأ مبتكرة لمعالجة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، ومنها مشاريع بشأن مواءمة سياسة الطاقة مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (المشروع فاء)، ورقمنة تدفقات المعلومات المتعلقة بالتجارة والنقل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (المشروع نون)، وتقنية سلسلة الكتل وسلسلة الإمدادات التجارية العالمية (المشروع شين)، وتعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود من أجل النهوض بخطة عام 2030 (المشروع جيم).

14-35 وتدعم مشاريع الشريحة الرابعة عشرة تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الشكل الأول من الباب 35. ونظراً للطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة، فجميع المشاريع تدعم أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة. وتدمج جميع المشاريع أيضاً مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، حيث تركز بعض المشاريع حصراً إما على هذا المبدأ أو على الفئات الضعيفة أو المهمشة، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بإدارة الأراضي على نحو مراعى للمنظور الجنساني (المشروع كاف)، وسياسات التجارة الإلكترونية للدول الجزرية الصغيرة النامية (المشروع واو)، والاستعراضات المحلية لخطط التعافي المستدام للمناطق الحضرية (المشروع ياء).

الشكل الأول من الباب 35

إسهام مشاريع الشريحة الرابعة عشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

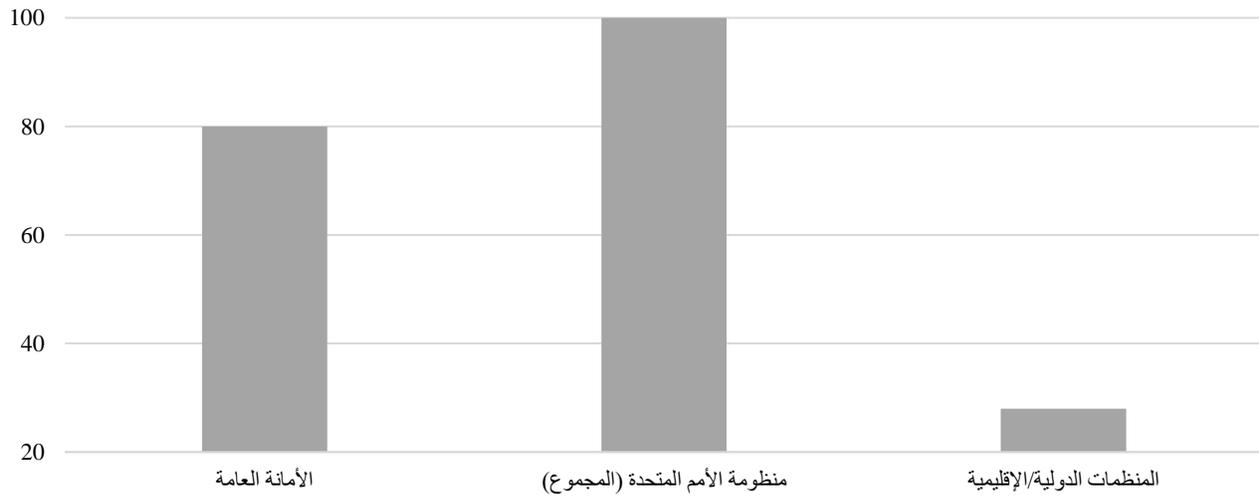


15-35 وتشكل الشراكات جزءاً لا يتجزأ من تخطيط وتنفيذ مشاريع حساب التنمية. وكما هو مبين في الشكل الثاني من الباب 35، ستتخذ جميع مشاريع الشريحة الرابعة عشرة بالتعاون مع كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، كما سينفذ أكثر من ثلاثة أرباع المشاريع بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة. ومن المرجح أن يزداد عدد شراكات المشاريع مع وضع الصيغة النهائية للمشاريع عقب نظر الجمعية العامة في هذه الملزمة والمشاريع المقترحة فيها، وموافقتها عليها.

الشكل الثاني من الباب 35

حصة الشراكات في مشاريع حساب التنمية^(أ)

(النسبة المئوية)



(أ) يمكن لمشروع واحد أن يعمل في شراكة مع شركاء متعددين.

16-35 وينطوي التعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على أهمية حيوية لترتيبات التنسيق على المستوى القطري ولتنفيذ مشاريع حساب التنمية. ويتبين في ما يقرب من ثلثي (12) المشاريع المقترحة وجود تعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستتيسر هذه الترتيبات مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية وضع المشاريع في صيغتها النهائية وتنفيذها، وتكفل ارتكازها على الاحتياجات المحلية وعلى قدرات منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وستدعم أيضا استدامة التخللات الجارية في إطار المشاريع بعد إغلاق المشروع. وسيزيد عدد الشراكات القائمة مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بمجرد أن تضع المشاريع الصيغة النهائية لقائمة البلدان المستهدفة، حيث من المتوقع أن تعمل جميع مشاريع حساب التنمية مع نظيراتها في منظومة الأمم المتحدة في الميدان.

17-35 وعلاوة على ذلك، ستشترك عدة كيانات في تنفيذ 4 مشاريع في إطار الشريحة الرابعة عشرة. وستقود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروع "نظم إحصائية وطنية قادرة على الصمود ومرنة لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل التعافي على نحو أفضل" (المشروع ألف)، بالاشتراك مع 7 كيانات أخرى هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيشارك في تنفيذ مشروع "دعم الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة من أجل التعافي بعد كوفيد-19 في وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا" (المشروع ميم) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ مشروع "تعزيز سياسات الطاقة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19" (المشروع فاء)، بينما ستقود الإسكوا مشروع "تطبيق تقنيات سلاسل الكتل من أجل تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية" (المشروع شين)، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام تقنية الكتل المتسلسلة لتيسير التجارة، ويشارك في تنفيذه كيانان إضافيان مسؤولان عن التنفيذ، هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى.

النطاق الجغرافي للمشاريع

18-35 سعيا إلى عدم ترك أحد خلف الركب، تشمل أغلب المشاريع البلدان ذات الاحتياجات الخاصة - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية - بين قائمة البلدان المستفيدة منها. وتركز عدة مشاريع على هذه المجموعة من البلدان حصرا (المشروع فاء) أو على قسم فرعي محدد منها (المشاريع باء ودال وووا وزاي وطاء). ويبين الشكل الثالث من الباب 35 عددَ المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة. ومن المرجح أن تزداد هذه الأعداد مع وضع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الصيغة النهائية لقائمة البلدان المستهدفة بمشاريعها.

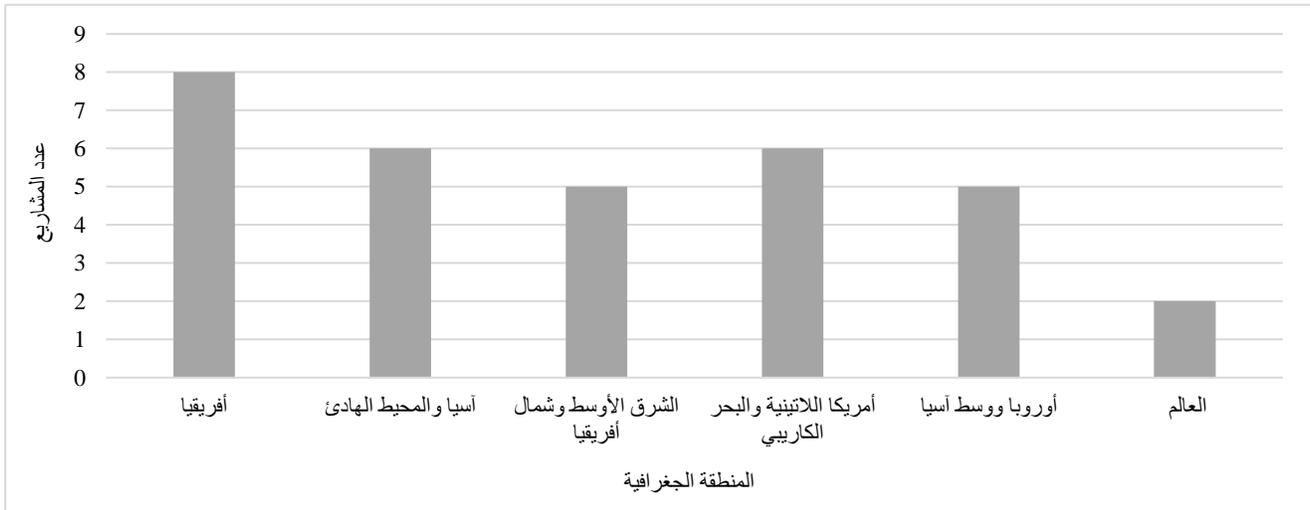
الشكل الثالث من الباب 35
المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة^(أ)



(أ) هذه الأرقام مبدئية وتستند إلى 13 مشروعًا توفرت بشأنها معلومات عند كتابة التقرير. ويمكن أن تكون للمشاريع بلدان مستهدفة من مجموعات متعددة.

19-35 وبيّن الشكل الرابع من الباب 35 الانتشار الجغرافي للمشاريع المقترحة. وعلى غرار الشرائح السابقة، لا يزال يُنسب إلى أفريقيا العدد الأكبر من المشاريع المقترحة.

الشكل الرابع من الباب 35
عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية^(أ)



(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

أنشطة التقييم

20-35 استحدثت إطار التقييم والمبادئ التوجيهية لتقييم المشاريع، اللذان صدرا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، نهجا جديدا لتقييم المشاريع. ويشمل النهج الجديد تقييم نصف المشاريع التي ينفذها كل كيان من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في الشريحة وزيادة ميزانية التقييم من 2 في المائة إلى ما يصل إلى 4 في المائة من ميزانيات المشاريع. وستظل المشاريع التي لم تُختار للتقييم تخضع لاستعراض داخلي للأداء في إطار عملية إعداد التقرير النهائي للمشروع. وسيتيح ذلك إجراء تقييم أكثر دقة للنتائج على مستوى المشاريع، مع ضمان تغطية كافية للتقييمات على مستوى المشاريع أيضا. وقد رُوِّج للمبادئ التوجيهية لتقييم المشاريع المذكورة أعلاه بين الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية من خلال إصدار مذكرة إرشادية تكميلية في تموز/يوليه 2020.

21-35 ويجري استخدام هذا النهج الجديد لتقييم مشاريع الشريحة الحادية عشرة المنتظر إغلاقها في نهاية عام 2021. وبالنسبة إلى الشريحة الرابعة عشرة، سيُختار نصف المشاريع المقترحة، المفصلة في المرفقين الأول والثاني من هذه الملزمة، للتقييم بميزانية قدرها 4 في المائة من ميزانية المشروع. وسيجري اختيار المشاريع التي ستخضع للتقييم على أساس نهج جديد جارٍ وضعه بالتشاور مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

22-35 وعقدت شبكة جهات التنسيق المعنية بالتقييم في حساب التنمية، التي تتألف من وحدات التقييم في الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ، خمسة اجتماعات إلكترونية في عام 2020 لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، مع التركيز بوجه عام على الاستفادة من الموارد البشرية والمالية في تعزيز التقييم على المستوى البرنامجي والمشاريع. ويجري تقييم تنفيذ الإطار والمبادئ التوجيهية على أساس مستمر، مما يسفر عن إدخال تحسينات على المبادئ التوجيهية في شكل إصدار توجيهات منقحة أو جديدة بشأن عناصر محددة. وسيستمر تنقيح الإطار والمبادئ التوجيهية. ويشمل العمل المخطط لعام 2021 وضع توجيهات بشأن تقييم المشاريع التي تشترك في تنفيذها كيانات متعددة.

23-35 وقد أحرز تقدم كبير أيضا في التخطيط لتقييمين على المستوى البرنامجي. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لمشروع الإطار المرجعي لتقييم البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات التابع للشريحة العاشرة، الذي اشتركت في تنفيذه جميع الكيانات العشرة، لكي توافق عليه اللجنة التوجيهية لحساب التنمية. وقد وُضع نهج هذا التقييم ونطاقه وهيكله الإداري استنادا إلى مشاورات مستفيضة مع الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجهات التنسيق المعنية بالبرنامج ووحدات التقييم التابعة للكيانات المشاركة. وتجري أيضا مشاورات في إطار شبكة جهات التنسيق المعنية بالتقييم بشأن النهج والنطاق المقترحين لإجراء تقييم على المستوى البرنامجي لاستجابة حساب التنمية لحالة كوفيد-19، الذي تقرر البدء فيه في النصف الثاني من عام 2022، وسيستند إلى تقييمات المشاريع الخمسة المشتركة القصيرة الأجل التي من المقرر أن تكتمل في أوائل عام 2022.

24-35 ومن أجل تعزيز التقييمات، رُصد مخصص في الميزانية المقترحة لعام 2022 لوظيفة مؤقتة لموظف تقييم (ف-4) في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإجراء التقييمين على المستوى البرنامجي للمشاريع المشتركة المركبة المنتظر إغلاقها، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بكوفيد-19، واستخلاص الدروس المستفادة من التقييمات التي تصب في دورات البرمجة الجديدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022

25-35 يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2022 للباب 35 ما قدره 15 199 400 دولار.

26-35 ويرد في الجدول 1-35 بيان الاحتياجات من الموارد المتصلة بالشريحة الرابعة عشرة من المشاريع المقترحة في إطار الباب 35.

الجدول 1-35

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفتة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات					2021	2020	العنصر
	النسبة المئوية	المجموع	الأخرى	الموسعة	التغيرات الجديدة/ التغيرات			
15 199,4	-	-	-	-	-	15 199,4	14 199,4	حساب التنمية

27-35 ويرد في الجدول 2-35 موجز للاحتياجات من الموارد اللازمة للشريحة الرابعة عشرة من المشاريع حسب وجه الإنفاق.

الجدول 2-35

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	وجه الإنفاق
840,3	تكاليف الموظفين الأخرى
6 005,4	الاستشاريون والخبراء
1 944,3	سفر الموظفين
1 625,5	الخدمات التعاقدية
639,8	مصروفات التشغيل العامة
15,6	الأثاث والمعدات
4 128,4	المنح والمساهمات
15 199,4	المجموع

28-35 وتصمّم مشاريع حساب التنمية لتوفير الاستخدام الكفء والفعال للموارد. وتستند الاحتياجات من الموارد إلى متكررات مفاهيمية توفر وصفاً للمشاريع وخططاً أولية لتنفيذها. وبعد استعراض الجمعية العامة للميزانية المقترحة بحلول نهاية عام 2021، سنبداً الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في إعداد وثائق المشاريع مشفوعة بتحليل ونواتج وجداول زمنية وميزانيات أكثر تفصيلاً، وإكمال عملية تحديد البلدان المستهدفة. وسيجري تكييف المشاريع مع حالة كوفيد-19 أثناء تنفيذها إذا لزم الأمر.

29-35 وينفذ المشاريع موظفون من أصحاب الخبرات الراسخة في مجالات المعايير والتحليل وبناء القدرات. وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة) ما متوسطه 5,5 في المائة من مجموع الميزانية، وتستخدم لتغطية الاحتياجات المؤقتة القصيرة الأجل للاضطلاع بأنشطة المشاريع، مثل تنظيم حلقات العمل وجمع البيانات. وبالنظر إلى أن معظم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ غير مقيمة غالباً في البلدان التي تستهدفها المشاريع وإلى أن جميع المشاريع لديها أنشطة على الصعيد القطري، فإن تكاليف سفر الموظفين تكون لازمة لمعظم المشاريع وتمثل ما متوسطه 12,8 في المائة من مجموع الميزانية.

- 30-35 وتستعين المشاريع عادة بالاستشاريين والخبراء الوطنيين لدعم تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ولتجميع وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكثيرا ما يلزم استخدام خبراء دوليين للمشاريع التي تتناول مجالات أنشطة جديدة، الأمر الذي يتطلب خبرة قد لا تكون متوفرة في البلد أو لدى الكيان المسؤول عن التنفيذ.
- 31-35 وتستخدم الخدمات التعاقدية للاستعانة بالمؤسسات أو المنظمات الوطنية والمحلية للمساعدة في تنفيذ العناصر الوطنية للمشاريع، بما في ذلك الدراسات والمشاريع التجريبية المحلية والمشاورات وحلقات العمل. وكثيرا ما يتضمن ذلك عناصر للتنمية قدرات المؤسسات والمنظمات نفسها. وعادة ما تُدرج إيجارات الأماكن وتكاليف خدمات المؤتمرات وتكاليف الاتصالات المرتبطة بحلقات العمل أو التدريب أو الحلقات الدراسية أو اجتماعات أفرقة الخبراء تحت فئة مصروفات التشغيل العامة.
- 32-35 وترد تكاليف المشاركين في حلقات العمل (السفر والبدلات)، بمن فيهم المشاركون في اجتماعات أفرقة الخبراء، تحت فئة المنح والمساهمات، وتمثل هذه التكاليف، في المتوسط، ثلث ميزانيات المشاريع. وتستخدم المشاريع عادة حلقات العمل الوطنية للتدريب والتنسيق وبناء التوافق. وتشمل معظم المشاريع أيضا عددا أقل من حلقات العمل الإقليمية، التي عادة ما تُستخدم للتعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة بين البلدان المستهدفة بالمشاريع. وغالبا ما تُستخدم حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية لتبادل الاستنتاجات المستخلصة مع جمهور أوسع، وكثيرا ما تتطعم في سياق اجتماعات أو مناسبات حكومية دولية أخرى بهدف خفض التكاليف.

المرفق الأول

قائمة المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2022

الرمز	العنوان	الكيانات المسؤولة عن التنفيذ	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف	نظم إحصائية وطنية قادرة على الصمود ومرنة لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل التعافي على نحو أفضل	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تحسين مرونة النظم الإحصائية الوطنية وقدرتها على الصمود لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل التعافي على نحو أفضل	17-18، 17-19	3 000 000
باء	الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد رفع بلدان أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ من قائمة أقل البلدان نمواً في بيئة ما بعد كوفيد-19	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الأونكتاد، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والصندوق الأوروبي للاستثمار، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنسقين المقيمين، وفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز القدرة الوطنية لأقل البلدان نمواً على تكييف إعدادها لمرحلة ما بعد رفعها من قائمة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس إليها في بيئة ما بعد كوفيد-19	6-4، 6-5، 6-6، 7-ب، 8-1، 8-2، 8-3، 8-4، 8-5، 8-13، 9-17، 15-1، 15-2، 17-2، 17-9	500 000
جيم	قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وآسيا على الصمود	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، وفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وآسيا على الصمود من أجل المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة	1-1، 1-2، 1-3، 1-4، 1-5، 1-أ، 1-ب، 1-3، 1-8، 1-9، 1-9، 1-8، 1-9، 1-9، 1-10، 1-17	500 000
دال	تعبئة الموارد المالية لمرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنسقين المقيمين، وفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعبئة الموارد المالية الميسورة من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة	13-ب، 17-4	700 000

الرمز	العنوان	الكيانات المسؤولة عن التنفيذ	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
هاء	إنشاء موانئ ذكية مستدامة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل "التعافي على نحو أفضل" من كوفيد-19	الأونكتاد، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنسقين المقيمين، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية	تعزيز قدرات البلدان المختارة في أفريقيا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال بناء موانئ ذكية مستدامة تعزز الطاقة المستدامة والحلول القائمة على التكنولوجيا من أجل تحقيق تعافٍ أفضل ومستدام من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	4-8، 1-9، 4-9، 4-9، 2-13، 600 000	
واو	الأخذ باستراتيجية التعلم المختلط التابعة لبرنامج التدريب التجاري من أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ	الأونكتاد، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية	تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ على اعتماد سياسات تجارية تعزز تنمية الاقتصاد الرقمي وتحسن الاستجابة للآزمات	3-8، 3-8، 3-9، 3-أ، 9-16، 600 000	
زاي	إيجاد حلول مستمدة من الطبيعة لتعزيز القدرة على الصمود أمام كوفيد-19 وتلوث هواء المناطق الحضرية في غرب البلقان ووسط آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مؤئل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تشجيع وضع حلول سياساتية مراعية للبيئة وفعالة من حيث التكلفة لتلوث الهواء في المدن المستفيدة المختارة في غرب البلقان ووسط آسيا وآسيا والمحيط الهادئ، وتعزيز قدراتها على تنفيذ السياسات والخطط الزامية إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية لكوفيد-19	3-3، 3-3، 9-3، 3-د، 1-7، 3-11، 430 000، 3-13، 7-11، 4-12، 9-15، 9-17	
حاء	تسخير المشتريات العامة المستدامة لأغراض التعافي من كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	تعميم معايير وممارسات المشتريات العامة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بوصفها أداة لتحقيق التعافي المراعي للبيئة من كوفيد-19 والتنمية المستدامة	1-ب، 1-5، 3-8، 4-8، 8-8، 430 000، 1-13، 7-12	
طاء	تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على التعافي من الجائحة على نحو مرع للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صحة الفقراء	مؤئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفرق الأمم المتحدة القطرية	التعجيل بالتعافي من الجائحة على نحو مرع للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	5-1، 3-8، 11-ب، 1-13، 2-13، 570 000	

الرمز	العنوان	الكيانات المسؤولة عن التنفيذ	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
ياء	الاستعراضات المحلية الطوعية: أدلة على تحقق تعاف حضري أكثر مراعاة للبيئة ويتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة في بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية	موتل الأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	النهوض بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي وبإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في البلدان المختارة من أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق تسخير إمكانات الاستعراضات المحلية الطوعية لتصميم خطط التعافي المحلية	1-5، 2-10، 3-10، 4-11، 5-5، 5-11، 6-11، 7-11، 7-11، 8-16، 9-17، 10-16، 11-11، 12-11، 13-11، 14-17، 15-17، 16-17، 17-17، 18-17	570 000
كاف	إدارة الأراضي على نحو مراعى للمنظور الجنساني في أفريقيا كسبيل لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في سياق جائحة كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وموتل الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	تعزيز قدرة واضعي السياسات في الدول الأعضاء الأفريقية المختارة على تصميم وتكييف وتنفيذ سياسات وأطر قانونية للأراضي تراعي المنظور الجنساني	1-11، 2-4، 3-11، 4-2، 5-15، 7-11، 8-11، 9-11، 10-11، 11-15، 12-15، 13-15، 14-15، 15-15، 16-15، 17-15، 18-15، 19-15	500 000
لام	تحفيز انتعاش قطاع السياحة في شرق أفريقيا بعد الجائحة	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الأونكتاد، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز قدرة قطاع السياحة في الدول الأعضاء المختارة في شرق أفريقيا على الصمود في مواجهة أثر كوفيد-19	7-14، 8-9، 9-12، 10-12، 11-12، 12-12، 13-12، 14-12، 15-12، 16-12، 17-12، 18-12، 19-12	500 000
ميم	دعم الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة للتعافي بعد كوفيد-19 في وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد المياه والبيئة والصحة، ومنظمة الصحة العالمية	دعم البلدان المستهدفة في إدارة الموارد الطبيعية باستخدام النهج القائم على الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة من أجل النهوض بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد كوفيد-19	1-2، 2-3، 3-6، 4-12، 5-12، 6-12، 7-12، 8-12، 9-12، 10-12، 11-12، 12-12، 13-12، 14-12، 15-12، 16-12، 17-12، 18-12، 19-12	700 000
نون	تعزيز قدرات البلدان المختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل إكساب عمليات التجارة والنقل عبر الحدود القدرة على الصمود في مواجهة الجائحة والاستدامة	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز سلاسل التوريد ومراعاتها للبيئة وتعزيز قدرتها على الصمود واستيعابها للجميع، استنادا إلى تنسيق ورقمنة تدفقات المعلومات المتعلقة بالتجارة والنقل في البلدان المختارة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وغيرها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	1-5، 2-4، 3-8، 4-9، 5-17، 6-17، 7-17، 8-17، 9-17، 10-17، 11-17، 12-17، 13-17، 14-17، 15-17، 16-17، 17-17، 18-17، 19-17	430 000
سين	نظم إدارة عامة قادرة على الصمود وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين في البلدان المختارة	تعزيز قدرة البلدان النامية المختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع خطط وسياسات واستراتيجيات للتعافي المتمسك بالقدرة على الصمود والمستدام فيما بعد كوفيد-19 على الصعيدين الوطني ودون الوطني	1-5، 2-11، 3-11، 4-11، 5-16، 6-16، 7-16، 8-16، 9-16، 10-16، 11-16، 12-16، 13-16، 14-16، 15-16، 16-16، 17-16، 18-16، 19-16	500 000

الرمز	العنوان	الكيانات المسؤولة عن التنفيذ	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
عين	إعادة البناء على نحو أفضل في الاقتصادات الكاريبية المعتمدة على السياحة في فترة ما بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع المنظمة الكاريبية للسياحة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي	تعزيز القدرات الوطنية في الاقتصادات المختارة القائمة على السياحة في منطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق التعافي المتسهم بالقدرة على الصمود في قطاعات محددة متصلة بالسياحة بعد كوفيد-19	2-3، 2-3ج، 3-4، 4-5، 5-5، 5-3، 8-2، 8-3، 8-9، 14-ب، 17-4، 17-14، 17-17	500 000
فاء	تعزيز سياسات الطاقة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكاتب المنسقين المقيمين	تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المختارة ذات الاحتياجات الخاصة في آسيا والمحيط الهادئ ووسط آسيا والقوقاز، لمواءمة السياسات المتصلة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مع التعافي من جائحة كوفيد-19	1-7، 2-7، 3-7، 1-13، 1-13، 2-13، 3-13	700 000
صاد	الربط بالشبكات الرقمية وشبكات النقل من أجل إكساب المجتمعات المحلية الريفية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية	تعزيز قدرة البلدان المختارة ذات الاحتياجات الخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا على وضع سياسات واستراتيجيات لتنفيذ الربط المبتكر للمناطق الريفية بالشبكات الرقمية وشبكات النقل	1-4، 9-أ، 9-ج، 11-أ، 11-2، 17-7، 17-8	500 000
قاف	استراتيجيات مستدامة لتمويل الديون تعزز الحيز المالي والتمويل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	الإسكوا، بالتعاون مع الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	تحسين قدرة واضعي السياسات على تكوين فهم أفضل لإحصاءات الديون، وأنواع صكوك الديون المختلفة ومخاطرها وصلاتها بالقدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل من أجل صياغة استراتيجية مستدامة لتمويل الديون في الأجل المتوسط إلى الطويل بهدف تحسين الحيز المالي والتمويل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1-1، 1-1، 1-9، 9-2، 9-أ، 16-6، 16-8 (جميع الغايات)، 16-8	370 000
راء	تحسين الأمن المائي في الدول العربية	الإسكوا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنسقين المقيمين	تحسين الأمن المائي عن طريق تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الإسكوا على الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية، بسبل منها التعاون عبر الحدود في سياق تغير المناخ	1-2، 2-2، 3-2، 4-2، 5-5، 6-1، 6-4، 6-5، 6-6، 14-1، 17-6، 17-9	370 000
شين	تطبيق تقنيات سلاسل الكتل من أجل تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية	الإسكوا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والأونكتاد	تعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام تقنية سلسلة الكتل لتيسير التجارة	1-4، 3-8، 3-8، 9-4، 9-12، 13-3، 17-9، 17-6	663 000

الرمز	العنوان	الكيانات المسؤولة عن التنفيذ	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)
		الربط بشبكات النقل والتجارة في عصر الجوائح (المشروع X2023) ^(ب)	الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا	التنفيذ الفوري لحلول الأمم المتحدة، بما في ذلك المعايير والأدوات والمنهجيات والتوصيات السياسية، ومساعدة الحكومات، بما في ذلك الهيئات الجمركية وغيرها من الوكالات المعنية بالحدود، وسلطات الموانئ والأطراف المعنية بقطاع اللوجستيات على نطاق أوسع، ومجتمع الأعمال في جميع أنحاء العالم، على كفاءة استمرار عمل وسائل النقل والحدود من أجل تيسير تدفق السلع دولياً، مع احتواء استمرار انتشار كوفيد-19	783 400
		تقييمات المشاريع ^(ب)			284 000
		التقييم على المستوى البرنامجي ^(ج)			499 000
	المجموع				15 199 400

- (أ) انظر أيضاً الإشارة الواردة في تصدير هذه الملزمة إلى المشاريع المشتركة القصيرة الأجل الخمسة التي أعدتها الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية والتي بدأ تنفيذها استجابة لأزمة كوفيد-19.
- (ب) انظر الفقرة 35-23 أعلاه. وستوزع هذه الأموال على مشاريع الشريحة الرابعة عشرة المختارة للتقييم.
- (ج) ستستخدم هذه الأموال في عمليات التقييم على المستوى البرنامجي، وتشمل تمويلاً لوظيفة تقييم مؤقتة.

المرفق الثاني

المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية لعام 2022

ألف - نظم إحصائية وطنية قادرة على الصمود ومرنة لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل التعافي على نحو أفضل

<p>العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايتان 17-18 و 17-19</p>	<p>ستنفذ هذا المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (3 000 000 دولار)</p>
---	--

الهدف

تحسين مرونة النظم الإحصائية الوطنية وقدرتها على الصمود لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل تحقيق التعافي على نحو أفضل.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

أقرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أحد أكبر التحديات العالمية في تاريخ الأمم المتحدة، وأشارت بقلق بالغ إلى تأثيرها على الناس والمجتمع والاقتصاد. وفي القرار 306/74، أيدت الجمعية اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة كوفيد-19، داعيةً إلى استحداث أدوات جديدة للبيانات تكون قابلة للتشغيل المتبادل وتعزيز المنصات اللازمة للاسترشاد بها في الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار الجائحة والتصدي لها، ورصد أثر الجائحة باستمرار، ولا سيما لمساعدة الناس الذين يعيشون في أوضاع هشّة وأفقر البلدان وأكثرها ضعفاً على بناء مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة ومرونة. وفي القرار نفسه، حثت الجمعية الدول على الأعضاء على بناء نظم مرنة وشاملة ومتكاملة للبيانات والإحصاءات، تحت قيادة المكاتب الإحصائية الوطنية، تتوفر لها القدرة على تلبية الطلبات المتزايدة والعاجلة على البيانات في أوقات الكوارث، وضمان مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيتناول المشروع صراحةً الدعوة التي وُجّهت في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة إلى الاستفادة من الآليات والأدوات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الإحصاءات والبيانات، للاسترشاد بها في سياسة التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وسيستجيب أيضاً للطلب الذي وجهته المكاتب الإحصائية الوطنية في الدراستين الاستقصائيتين اللتين أجراهما البنك الدولي والأمانة العامة بتعزير الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تدعم آليات الحوكمة والتنسيق ذات الكفاءة والفعالية التابعة للنظم الإحصائية الوطنية، وتعزيز القدرة التقنية على مواصلة العمل بفعالية والاستفادة من بيئة البيانات والبنية التحتية الرقمية السريعتي التطور. وفيما يتعلق بطرائق الحوكمة والتنسيق والتنفيذ، سيستند المشروع المقترح إلى النجاحات والدروس المستفادة من برنامج الإحصاءات والبيانات الذي نُفِذ في إطار الشريحة العاشرة لحساب التنمية، بما في ذلك نتائج التقييم النهائي. وسيجمع المشروع بين 8 كيانات مسؤولة عن التنفيذ، مستفيداً من الخبرات التقنية والمزايا النسبية لكل منها على حدة، بهدف مشترك هو مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المتعلقة بالبيانات في خطة التنمية القصيرة الأجل والأطول أجلاً، بما في ذلك البيانات المحددة اللازمة للاسترشاد بها في سياسة التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ومن المتوقع أن يحسّن المشروع قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود مرونتها في جمع البيانات والإحصاءات ومعالجتها ونشرها من أجل الاسترشاد بها في سياسة التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ومن ثم، سيتناول المشروع ما يلي: (أ) البيئة المؤسسية التي تعمل فيها النظم الإحصائية الوطنية للاستفادة من البرامج والإجراءات القائمة من أجل قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، وتمديد العمل بتلك البرامج والإجراءات، لتلبية الاحتياجات من البيانات اللازمة للاسترشاد بها في تدابير الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل لكوفيد-19؛ (ب) استخدام التكنولوجيات الجديدة ومصادر البيانات المبتكرة مثل البيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية، مدعومة بهيكل لإنتاج الإحصاءات وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات يتسمان بسرعة الأداء والقدرة على الصمود مع الامتثال لمعايير الجودة المنطبقة؛ (ج) وجود ثغرات محددة في البيانات تتطلب تطويراً مفاهيمياً ومنهجياً، والاستفادة من الدور القيادي الذي تقوم به الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في مجالات قطاعية وموضوعية محددة.

ويهدف المشروع إلى الاستفادة من المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية ليكون لها أثر مضاعف أعلى والعمل في إطار شراكة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وغير ذلك من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين ذوي الصلة. وسيستهدف المشروع النظم الإحصائية الوطنية والوكالات الجغرافية المكانية الوطنية في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والعمل على المستويات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، حيثما كان ذلك مناسباً.

التقدم المتوقع نحو تحقيق الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود مرونتها في جمع البيانات والإحصاءات ومعالجتها ونشرها للاسترشاد بها في تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تأكيد البلدان المستهدفة استخدام تكنولوجيا وبيانات يُسترشد بها في عملية التعافي الاجتماعي والاقتصادي وخطط طوارئ قائمة على البيانات في حالة حدوث صدمات في المستقبل.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	
180,0	تكاليف الموظفين الأخرى		المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
480,0	الاستشاريون والخبراء		باء - توليد المعارف ونقلها
510,0	سفر الموظفين	165	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
250,0	الخدمات التعاقدية	24	المواد التقنية (عدد المواد)
80,0	مصرفات التشغيل العامة		المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
1 500,0	المنح والمساهمات		جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
3 000,0	المجموع		التشاور والمشورة والدعوة

باء - الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد رفع بلدان أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ من قائمة أقل البلدان نمواً في بيئة ما بعد كوفيد-19

<p>العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 6-4، 6-5، 6-6، 7-ب، 8-1، 8-2، 8-3، 10-2، 13-ب، 15-1، 15-2، 17-2، 17-9</p>	<p>ستنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا المشروع بالتعاون مع الأونكتاد، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والصندوق الأوروبي للاستثمار، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنسقون المقيمون، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (500 000 دولار)</p>
--	--

الهدف

تعزيز القدرة الوطنية لأقل البلدان نمواً على تكيف إعدادها للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس من تلك المرحلة في بيئة ما بعد كوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

رغم الجهود الجارية المبذولة، لا يزال ثمة حالة من عدم يقين بشأن كيفية التخفيف من الآثار المحتملة لسحب التدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي النظر منهجياً في هذا الواقع لضمان الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في قرارها 221/67. وفي هذا السياق، يهدف المشروع إلى توفير الدعم لتنمية القدرات في الإعداد لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس إلى ما بعد تلك المرحلة للبلدان التي اعتُبرت مؤهلة للرفع من القائمة لأول مرة وتلك التي اقتربت من بلوغ عتبة الرفع من القائمة، والبلدان التي هي بصدد الرفع من القائمة والتي رُفعت بالفعل لتعديل استعدادها للرفع من تلك القائمة في أعقاب كوفيد-19 وبناء قدرة أكبر على الصمود من أجل تحقيق انتقال سلس في بيئة ما بعد كوفيد-19. وسيقدم المشروع الدعم إلى البلدان المستفيدة الخمسة في مجال تنمية القدرات من خلال مجموعة من خطوط الخدمات في شكل نواتج المشروع السبعة. ولكل بلد أن يختار خطوط الخدمات/النواتج ذات الأولوية لسياقه القطري وبالتزامن مع جداوله الزمنية وعملياته الوطنية والقطاعية المتعلقة بالتخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المستفيدة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتدابير الدعم الدولي المتاحة الخاصة بأقل البلدان نمواً والاشتراطات المتعلقة بالمنتجات الجديدة في أسواق التصدير وإعمالها في زيادة الصادرات واستخدام تدابير الدعم الدولي؛ وإدماج بناء القدرة على الصمود واستراتيجيات الانتقال السلس في الخطط والسياسات الوطنية والقطاعية، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إبداء البلدان المستهدفة قدرة زائدة على استخدام تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، وإدراج الدعم اللاحق للرفع من القائمة في الحوار الوطني المتعلق بتخطيط التنمية المستدامة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	249,0
باء - توليد المعارف ونقلها	70,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 6	6,0
المواد التقنية (عدد المواد) 5	25,0
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	150,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	500,0
مشورة الخبراء بشأن: تحديد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الانتقال السلس، إدماج عملية بناء القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19؛ وإدماج استراتيجيات الانتقال السلس في الخطط الوطنية والقطاعية؛ واستعراض السياسات المتعلقة بتحويل الإنتاج	

جيم - قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وآسيا على الصمود

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-1، 2-1، 4-1، 5-1، 1-2، 3-2، 4-4، 5-5، 8-3، 8-5، 8-6، 9-1، 9-2، 9-3، 10-3، 10-4، 17-9	ستتفد هذا المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (500 000 دولار)
--	---

الهدف

تعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وآسيا على الصمود من أجل المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

أقرت الجمعية بالحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان في وضع الاستراتيجيات المناسبة لبناء قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود في قرارها 307/74 المعنون "توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19" والقرار 270/74 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، بما في ذلك في دعوتها إلى تكثيف التعاون الدولي لاحتواء الجائحة والتخفيف منها ودورها ومن خلال إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي تشمل إحدى ركائزه الخمس دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والعاملين في القطاع غير الرسمي من خلال برامج الاستجابة والتعافي في المجال الاقتصادي.

وسيجري العمل في هذا المشروع مع البلدان المختارة في أفريقيا وآسيا لتحسين قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود واستمراريتها، بسبل منها تعزيز أطر السياسات العامة لإضفاء الطابع الرسمي على تلك المشاريع وتعزيز مهارات ريادة المشاريع لديها. وسينشئ المشروع شراكات مع واضعي السياسات، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنظمات الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، بهدف تحسين بيئة السياسات وجعلها أكثر مواتية لتعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود ومساهماتها في التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يعزز هذا العمل قدرات واضعي السياسات ومنظمي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان في أفريقيا وآسيا على تحسين بيئة السياسات وتعزيز قدرة منظمي تلك المشاريع على مواجهة المخاطر الخارجية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تحسن قدرة واضعي السياسات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة مواتية لإكساب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم القدرة على الصمود، فضلا عن تعزيز قدرات منظمي تلك المشاريع على اكتساب مهارات وقدرات إنتاجية جديدة تعزز قدرتهم على الصمود في مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2025-2022)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى 84,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 200,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 48	سفر الموظفين 48,0
المواد التقنية (عدد المواد) 8	الخدمات التعاقدية 8,0
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	مصروفات التشغيل العامة 30,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 130,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 500,0

دال - تعبئة الموارد المالية الخارجية لمرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايتان 13-ب، 17-4	سينفذ هذا المشروع الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (700 000 دولار)
---	--

الهدف

تعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة والمعرضة للضرر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعبئة موارد مالية خارجية ميسورة التكلفة من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2025-2022)

أقرت الجمعية العامة بالأثر الضار لأزمة كوفيد-19 على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قرارها 270/74، الذي أهابت فيه الجمعية بمنظمة الأمم المتحدة إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حشد استجابة عالمية منسقة لمواجهة الجائحة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ومالية سلبية تصيب كل المجتمعات. وتزداد حدة حجم التحديات بدرجة كبيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي كانت تعاني بالفعل من عقبات متنامية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل ظهور الجائحة. وفي ظل الانخفاض الحاد في إيرادات السياحة وتدفقات التحويلات المالية، من المرجح أن تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية أبرز انكماش

في عام 2020، مما يزيد من تقاوم مخاطر تضررها من الصدمات الاقتصادية والمناخية. وهذا يعني أن جائحة كوفيد-19 قد فاقت العديد من مواطن الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تُعنى بها إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة المعرضة للضرر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعبئة موارد مالية خارجية ميسورة التكلفة من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، بحيث تتحقق أولويات المناخ بالتزامن مع الاستدامة المالية الخارجية. وسيوفر المشروع تقييما لتمويل التنمية المستدامة للبلدان المستهدفة ينظر في النقص في التمويل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ، فضلا عن دعم هذه البلدان في تنفيذ أدوات مالية مبتكرة. ويهدف المشروع إلى تحسين إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية غير التابعة للكومنولث على المساعدة التقنية الخارجية وتعزيز قدرتها في مجال الإدارة المالية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يعزز هذا العمل القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة المعرضة للضرر وغير التابعة للكومنولث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعبئة موارد مالية ميسورة التكلفة من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ إجراء واحد ذي أولوية مستمد إما من الاستراتيجية المالية الخارجية الوطنية التي توفيق بين تحقيق أولويات البلد المناخية والاستدامة المالية الخارجية أو من خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ صكوك مالية مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ، في اثنين من أربعة بلدان مستهدفة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
24,0	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
306,0	باء - توليد المعارف ونقلها
205,6	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 23
70,3	المواد التقنية (عدد المواد) 26
59,6	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
34,5	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
700,0	التشاور والمشورة والدعوة
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

هاء - إنشاء موانئ ذكية مستدامة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل "التعافي على نحو أفضل" من كوفيد-19

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 4-8، 1-9، 4-9، 9-1، 13-2، 14-1	سينفذ هذا المشروع الأونكتاد، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنسقين المقيمين، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية (600 000 دولار)
--	---

الهدف

تعزيز قدرات البلدان المختارة في أفريقيا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال بناء موانئ ذكية مستدامة تعزز الطاقة المستدامة والحلول القائمة على التكنولوجيا من أجل تحقيق تعافٍ أفضل ومستدام من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

طرح التعطيل الناجم عن كوفيد-19 صعوبات أمام سير العمل بعمليات النقل والموانئ. ويتطلب الواقع القائم فيما بعد الجائحة تدابير استجابة وأساليب جديدة لممارسة الأعمال التجارية لضمان قدرة القطاع على الصمود واستمرارية الأعمال التجارية والسماح للنقل البحري والموانئ بخدمة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية على نحو فعال. وتشمل تدابير الاستجابة ذات الصلة تنفيذ خطة عالمية للتعافي من آثار كوفيد-19 تشجع الاستراتيجيات والاستثمارات القائمة على الوعي بالبيئة ومراعاتها. وقد يشمل ذلك زيادة الاستثمار لتعزيز الطاقة النظيفة ونظم النقل المستدامة، وإعطاء دفعة للمشاريع المراعية للبيئة، وتشجيع نشر الحلول القائمة على التكنولوجيا. ويمكن لهذه الأولويات مجتمعة أن تساعد على إطلاق العنان لإمكانات الموانئ لتصبح موانئ ذكية مستدامة، الأمر الذي سيساعد بدوره البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل والوفاء بالوعد الذي قطعته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والغايات المتعلقة بالعمل المناخي العالمي.

ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الوعي لدى الموانئ والسلطات الوطنية بالأهمية الاستراتيجية لمفهوم الموانئ الذكية المستدامة ومبادئه وتحسين فهمها لآثاره على قدرتها على الاستمرار في العمل والتنافس في أجواء تكفل تكافؤ الفرص. ويتمثل الهدف أيضا في مساعدة السلطات على تقييم إمكاناتها وإمكانات موانئها لكي تصبح أطرافا فاعلة رئيسية في مجال الموانئ الذكية المستدامة، وتحديد الاحتياجات والثغرات، ورسم خريطة طريق لإنشاء تلك الموانئ وتنفيذها. ومن شأن خريطة الطريق أو خطة العمل هذه أن تحدد مجموعة من التدابير والإجراءات التي ستمكن الموانئ من تحسين أدائها الاقتصادي (من خلال رقمنة الإجراءات والعمليات وكفاءتها)، وتحسين إدارة إنتاج الموانئ من الطاقة (إن وُجد) واستخدامها، وخفض انبعاثاتها من الكربون وملوثات الهواء. وعند قيام الموانئ بدور مراكز طاقة تنتج طاقة أنظف لاستخدامها داخل الموانئ وخارجها، تصبح شريكة استراتيجية على الصعيدين الوطني والدولي في السعي إلى تحقيق الاستدامة في مجالي الطاقة والبيئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يعزز هذا العمل قدرات البلدان المختارة في أفريقيا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال بناء موانئ ذكية مستدامة تشجع استخدام الطاقة المستدامة والحلول القائمة على التكنولوجيا من أجل التعافي على نحو أفضل ومستدام من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال وضع خرائط طريق أو خطط عمل وطنية للموانئ الذكية المستدامة بالتعاون مع واضعي السياسات في كل بلد مشارك من البلدان الثلاثة كافة، ومناقشة كل بلد لتنفيذ تلك الخرائط أو الخطط.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
30,0	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
198,5	باء - توليد المعارف ونقلها
77,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 30
101,0	المواد التقنية (عدد المواد) 7
96,0	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
97,5	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
600,0	التشاور والمشورة والدعوة
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

واو - الأخذ باستراتيجية التعلم المختلط التابعة لبرنامج التدريب التجاري من أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ

<p>العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-8، 8-أ، 9-3، 9-أ، 16-9، 17-6</p>	<p>سينفذ هذا المشروع الأونكتاد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية (600 000 دولار)</p>
---	---

الهدف

تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ على اعتماد سياسات تجارية تعزز تنمية الاقتصاد الرقمي وتحسن الاستجابة للأزمات.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

يمكن أن يساهم الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية وتطبيقها في ممارسات التجارة الدولية إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن البلدان ليست متساوية من حيث اندماجها في الاقتصاد الرقمي. وينبغي معالجة الفجوة الرقمية بين البلدان الضعيفة الاتصال والبلدان ذات الرقمنة الفائقة لتجنب تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. ولا تزال التجارة الرقمية في مراحلها الأولى في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من دورها في تعزيز التنمية الشاملة وتعزيز الوقاية من الكوارث والتعافي منها والقدرة على الصمود. ومن أجل إطلاق العنان لإمكانات الدول الجزرية الصغيرة النامية وعدم ترك أحد خلف الركب، يتعين على تلك الدول تعزيز قدراتها على صياغة واعتماد سياسات للتجارة الإلكترونية قائمة على الأدلة من شأنها أن تبني القدرة على الصمود، وتساهم في إنشاء اقتصادات مستدامة، وتؤدي إلى التعافي على نحو أفضل من جائحة كوفيد-19 وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للاقتصاد الرقمي. وسيتكون المشروع من ثلاثة عناصر مختلفة: الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية؛ وإحصاءات الاقتصاد الرقمي؛ والهوية الرقمية فيما يتعلق بتنمية التجارة. وخلال السنة الأولى، ستُعَدُّ برامج للتعلم المختلط وتُكَيَّف مع سياق التنفيذ. وما أن تُطَوَّر المواد، ستُقدَّم الدورات الثلاث عبر الإنترنت خلال السنة الثانية من المشروع. ومن أجل الاستفادة من المعارف المكتسبة والمتبادلة أثناء تقديم الدورات، سيشارك الخبراء ومشاركون في دورات مختارون في حلقات عمل تفاعلية على الإنترنت. وبعدها سيجري اختيار دراسات حالات إفرادية وتطويرها خلال السنة الثالثة، ثم تُجمع في منشور وتُصدر على الإنترنت. وسيمثل إطلاق المنشور كذلك فرصة لإشراك جمهور أوسع في أنشطة المشروع. وأخيرا، ستوضع توصيات سياساتية على أساس الدورات المقدمة، وحلقات العمل، ودراسات الحالات الإفرادية. وفي السنة الأخيرة من المشروع، ستقدم هذه التوصيات خلال مؤتمر مختلط رفيع المستوى يجمع بين المشاركين المختارين من الدورات والجهات المعنية، بمن في ذلك صانعو قرارات ومقررو سياسات يمثلون جميع البلدان المشاركة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على اعتماد سياسات تجارية تعزز تنمية الاقتصاد الرقمي وتحسن الاستجابة للأزمات، وهو ما سيثبت تحققه من خلال التحقق من صحة ما لا يقل عن 9 توصيات سياساتية يضعها مشاركون في حلقات عمل إلكترونية (3 لكل عنصر من عناصر المشروع) وصياغة مقترحين بسياسات كحد أدنى لكل عنصر من عناصر المشروع

ومناقشة السلطات الوطنية لهما. وفي نهاية المشروع، من المتوقع أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية قد زاد تأهبها لمواجهة التحديات المتعلقة بإدماجها في الاقتصاد الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع عدم ترك أحد خلف الركب.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	306,5
باء - توليد المعارف ونقلها	66,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	75,5
38	الخدمات التعاقدية
المواد التقنية (عدد المواد)	30,0
4	مصروفات التشغيل العامة
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	15,6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	106,4
التشاور والمشورة والدعوة	المنح والمساهمات
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	المجموع
	600,0

زاي - إيجاد حلول مستمدة من الطبيعة لتعزيز القدرة على الصمود أمام كوفيد-19 وتلوث هواء المناطق الحضرية في غرب البلقان ووسط آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-3، 3-9، 3-د، 1-7، 3-11، 6-11، 7-11، 4-12، 3-13، 9-15، 9-17	سينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مؤئل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (430 000 دولار)
--	---

الهدف

تشجيع وضع حلول سياساتية مراعية للبيئة وفعالة من حيث التكلفة لتلوث الهواء في المناطق الحضرية في المدن المستفيدة المختارة في غرب البلقان ووسط آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعزيز قدرات تلك المدن على تنفيذ السياسات والخطط الرامية إلى تحسين القدرة على التكيف مع الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية لكوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

يتسبب تلوث الهواء في أكثر من 7 ملايين وفاة سنوياً، حيث يتنفس 9 من كل 10 أشخاص هواءً يتجاوز حدود توجيهات منظمة الصحة العالمية. وتعاني البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أعلى مستويات التعرض له. وتظهر أدلة من الدراسات مفادها أن تلوث الهواء قد يؤدي إلى تقاوم شدة أعراض كوفيد-19، لا سيما في مواسم الإنفلونزا العادية، مما يشكل ضغطاً على أنظمة الصحة العامة المثقلة بالأعباء أصلاً.

وتوفر حزم الحوافز الضريبية وحزم التمويل المراعي للبيئة وإعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19 فرصاً لمعالجة تلوث الهواء بطرق أكثر استدامة ومنخفضة التكلفة والأثر. ويمكن للحلول المستمدة من الطبيعة، إلى جانب النهج التشاركية والتمكينية، أن تسهم في إحداث التعافي الاقتصادي والتحسينات البيئية، مع بناء القدرة على الصمود في وجه جوائح المستقبل وغيرها من الآثار على صحة الإنسان ورفاهه. وفي حين أن الرصد وتوفير المعلومات عن نوعية الهواء في الوقت المناسب يشكل أساساً لاتخاذ القرارات وإشراك المواطنين في الحلول والتحسينات

المحلية، فثمة حاجة ماسة إلى تحسين القدرات من أجل نشر واستخدام حلول منخفضة التكلفة يسهل تعهدها. ويمكن أن تبلغ الحلول المستمدة من الطبيعة أقصى قدر من الفعالية في قطاعات محددة، كما أن هناك حاجة إلى تحسين القدرات من أجل التخطيط بفعالية، وتصميم نهج مخصصة لحلول مستمدة من الطبيعة من أجل التخفيف من تلوث الهواء في المناطق الحضرية وتشجيع اتباع أسلوب حياة أكثر صحية في المدن.

وسيعزز هذا المشروع اتباع نهج قائم على الأدلة وبناء القدرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات والمجتمعات المحلية لتحسين القدرات على تصميم وتنفيذ نهج مخصصة مستمدة من الطبيعة للتخفيف من تلوث الهواء في المناطق الحضرية وتشجيع أنماط الحياة الحضرية الصحية عن طريق التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة. وحيثما تكون القدرة على الرصد قاصرة أو غير كافية في الوقت الراهن، سيبنى المشروع أيضا القدرات اللازمة لتطوير أو تنقيح الخطط القائمة لرصد وإدارة نوعية الهواء.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات المدن المستفيدة في غرب البلقان ووسط آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ سياسات وخطط تعزز الحلول السياساتية المراعية للبيئة والفعالة من حيث التكلفة لتلوث الهواء في المناطق الحضرية وتحسن القدرة على التكيف مع الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام البلدان والمدن المستهدفة بتطبيق قدرات متطورة لإجراء تقييمات لتلوث الهواء وآثاره على صحة الإنسان، وتحديد الحلول ذات الأولوية المستمدة من البيئة، بناءً على تقييمات للمعيشة الصحية في المناطق الحضرية، والإمكانات التي تتطوي عليها من حيث تعزيز أنماط الحياة الصحية في المناطق الحضرية، وتصميم وتحسين خطط لرصد وإدارة نوعية الهواء، وتوفير معلومات للجمهور يُستند إليها في اتخاذ إجراءات، ونشر واختبار شبكات منخفضة التكلفة لرصد واستشعار نوعية الهواء، وتخطيط وتصميم نهج قائمة على الحلول المستمدة من الطبيعة مصممة خصيصا لمناطق حضرية بعينها.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كـ	الاستشاريون والخبراء
باء - توليد المعارف ونقلها	189,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 6	سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد) 12	الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كـ	مصرفات التشغيل العامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع
	430,0

حاء - تسخير المشتريات العامة المستدامة لأغراض التعافي من كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي

سيفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (430 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-ب، 5-1، 8-3، 8-4، 8-8، 12-7، 13-1
--	---

الهدف

تعميم معايير وممارسات المشتريات العامة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بوصفها أداة لتحقيق التعافي المراعي للبيئة من كوفيد-19 والتنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية توافر نظم قوية ومرنة وحسنة التنسيق للمشتريات العامة. وكان اقتناء معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي واختبارات الكشف عن كوفيد-19 في طليعة الجهود التي بذلتها جميع الحكومات للتصدي لهذه الجائحة العالمية. ومن أجل استخدام وظيفة المشتريات العامة كأداة استراتيجية للتنمية المستدامة وتحقيق التعافي الاقتصادي من كوفيد-19، من المهم أن تتوافر لدى الحكومات أطر مستدامة ومتينة للمشتريات العامة.

وقد أثرت التداعيات الاقتصادية الأخيرة لأزمة كوفيد-19 على الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية أكثر من غيرها، إلى جانب تعرضها للأثار المستمرة لتغير المناخ. ومع انهيار قطاع السياحة فعليا في المنطقة والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، يُتوقع انكماش اقتصاد هذه المنطقة. وإذ بدأت الدول الكاريبية الجزرية الصغيرة النامية في الكشف عن حزم للتحفيز المالي والتعافي، في إطار حيز إنفاق محدود في ميزانياتها، فسيتعين أن توفر المشتريات العامة، أكثر من أي وقت مضى، أعلى جودة بأفضل سعر.

وسيركز هذا المشروع على تطبيق اعتبارات ومعايير المشتريات العامة المستدامة على المشتريات الحكومية في القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها أكبر إسهام في التعافي المراعي للبيئة. وسيدعم المشروع وضع أطر واستراتيجيات وأدوات قانونية للمشتريات العامة المستدامة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فضلا عن تعزيز القدرات والمعرفة بالمشتريات العامة المستدامة في القطاع العام (الممارسون في مجال المشتريات) والقطاع الخاص (الموردون) على حد سواء. وبهذه الطريقة، ستخفف المؤسسات العامة الإنفاق العام وبصمتها البيئية وتشجع تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في إدماج اعتبارات الاستدامة في عمليات الشراء العامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي دعما للتعافي من كوفيد-19 على نحو مراعي للبيئة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال اعتماد حكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي المختارة سياسات واستراتيجيات قائمة على المشتريات العامة المستدامة، وكذلك ممارسات المشتريات العامة المستدامة في القطاعات الرئيسية، مما يغير السلوك الشرائي للحكومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة في منطقة البحر الكاريبي.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	21,5 تكاليف الموظفين الأخرى
باء - توليد المعارف ونقلها	251,0 الاستشاريون والخبراء
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	30,0 سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد)	30,0 الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	17,5 مصروفات التشغيل العامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	80,0 المنح والمساهمات
التشاور والمشورة والدعوة	430,0 المجموع

طاء - تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على التعافي من الجائحة على نحو مراعى للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-5، 8-3، 11-ب، 1-13، 2-13	سينفذ هذا المشروع موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (570 000 دولار)
--	---

الهدف

التعجيل بالتعافي من الجائحة على نحو مراعى للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

في حين استجابت البلدان في أول الأمر لحالة الطوارئ الفورية الناجمة عن الجائحة من خلال تقديم الدعم الصحي والإنساني، سرعان ما تحتم إعداد الخطوات التالية والشروع فيها بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، الذي يركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مجموعة خاصة من البلدان التي يجب الوصول إليها من أجل تحقيق انتقال سلس إلى مرحلة التعافي. ومع تطور الجائحة، تحول التركيز أكثر نحو تحقيق تعافٍ مراعى للبيئة وعادل يتسم بالقدرة على الصمود إدراكاً لأن ثمة فرصة سانحة لن تتكرر لتحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو الاستدامة والقدرة على الصمود.

وقد تساعد طريقة استجابة العالم للجائحة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ. ويحقق بناء استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل لمرحلة ما بعد كوفيد-19 تركيزاً على مسارات إنمائية منخفضة الكربون قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ مكاسب متعددة للمجتمع والاقتصادات والبيئة. وسيكون لكيفية تعافي تلك الدول من الجائحة أهمية أساسية. ويمكن للاستثمار في الحلول المراعية للبيئة أن يساعد في دفع التعافي الاقتصادي الحضري المراعى للبيئة ويسر الانتقال إلى مدن ومستوطنات بشرية محايدة من حيث الكربون في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن أجل مواجهة التحديات العالمية الثلاثية المتمثلة في تزايد عدم المساواة وتغير المناخ وأزمة كوفيد-19 الصحية وتداعياتها المتعددة الأوجه، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على تحقيق التعافي على نحو مراعى للبيئة ومنخفض الكربون وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء من خلال توفير فرص للتعليم والتبادل فيما بين الأقاليم وداخلها بسبل منها تكييف أدوات موئل الأمم المتحدة ومنتجاته المعرفية القائمة، فضلاً عن تكييف واختبار الأدوات المعنية بالتمويل المناخي المحلي من أجل النهوض بآليات التمويل الابتكاري للعمل المناخي لصالح الفقراء في مجال الإصلاح الحضري.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة على تشجيع التعافي على نحو مراعى للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تبادل المعرفة والتعلم بين المناطق المشتتة على دول جزرية صغيرة نامية، والعمل المناخي في المستوطنات العشوائية للنهوض بالتعافي المراعى للبيئة والقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء، والآليات المبتكرة للحصول على التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
20,0 تكاليف الموظفين الأخرى	المنجزات المستهدفة المقيسة كـ
250,0 الاستشاريون والخبراء	باء - توليد المعارف ونقلها
40,0 سفر الموظفين	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 25
10,0 الخدمات التعاقدية	3 المواد التقنية (عدد المواد)
250,0 المنح والمساهمات	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كـ
570,0 المجموع	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
	التشاور والمشورة والدعوة

ياء - الاستعراضات المحلية الطوعية: أدلة على تحقق تعافٍ حضري أكثر مراعاة للبيئة ويتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة في بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-5، 4-5، 5-5، 5-أ، 5-ج، 2-10، 3-10، 1-11، 2-11، 3-11، 4-11، 5-11، 6-11، 7-11، 8-11، 9-11، 10-11، 11-أ، 11-ب، 11-ج، 16-5، 16-6، 16-7، 16-8، 16-أ، 16-ب، 17-1، 17-3، 17-6، 17-9، 17-14، 17-15، 17-16، 17-17، 17-18	سينفذ المشروع موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (570 000 دولار)
---	--

الهدف

النهوض بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي وبإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في البلدان المختارة من أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق تسخير إمكانيات الاستعراضات المحلية الطوعية لتصميم خطط التعافي المحلية.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

ينطوي التصدي لجائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أبعاد محلية قوية ويتطلبان اتخاذ مزيد من الإجراءات ذات الطابع المحلي. وفي الوقت نفسه، فالمدن لا تعمل، ولا يمكنها أن تعمل، بمفردها. وكما أشار تقرير موئل الأمم المتحدة المعنون *المدن والأوبئة: نحو مستقبل أكثر عدلاً واخضراراً وصحة*، فإن التعافي من الجائحة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يستتبع إنشاء عمليات حوكمة متعددة المستويات تتسم بالفعالية والشفافية والشمول. وعلاوة على ذلك، ففي موجز السياسات الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة المعنون "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أعقاب جائحة كوفيد-19: سيناريوهات لواضعي السياسات" تُحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على الاستثمار في البيانات للاستجابة للآزمة ودعم التعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ومن شأن ذلك بدوره أن يبسر رصد آثار خطط التعافي على جميع المستويات وتقييمها والإبلاغ عنها، مع توفير الأدلة اللازمة لصياغة الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وتمثل الاستعراضات المحلية الطوعية أداة فريدة لتحسين بيئات البيانات والنهوض بالحوكمة المتعددة المستويات وتعزيز الصلة بين التعافي من كوفيد-19 وأهداف التنمية المستدامة. وتمثل هذه الاستعراضات أداة تستخدمها الحكومات المحلية والإقليمية لرصد وتقييم استراتيجيات التنمية الإقليمية، كما أنها يمكن أن توفر الأدلة اللازمة لتصميم خطط التعافي من كوفيد-19 على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء.

ويقترح المشروع اتباع نهج إقليمي متكامل للتنمية المستدامة متجذر في مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، والحوكمة المتعددة المستويات، والابتكار. ويهدف إلى تعزيز التعافي من الجائحة على الصعيد الوطني عن طريق تسخير الاستعراضات الوطنية الطوعية كأساس محتمل لتصميم خطط للتعافي المحلي مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، يتمثل هدف المشروع في إرساء دعائم منهجية للربط بين إضفاء الطابع المحلي على الأهداف وتحقيق التعافي من كوفيد-19 لضمان توسيع نطاق المنهجية وتكرار العمل بها داخل بلدان أوروبا الشرقية ومنطقة وسط آسيا وفيما بينها وخارجها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرات المدن والبلدان النموذجية المختارة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا على تعميم أهداف التنمية المستدامة في خطط التعافي المحلية والوطنية، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إعداد استعراضات وطنية طوعية وخطط تعافٍ محلية في كل مدينة نموذجية من مدن المشروع. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يعزز المشروع إلى حد كبير الحوكمة المتعددة المستويات فيما بين جهات الإدارة العامة من خلال تعزيز أو إنشاء آليات تنسيق متعددة المستويات.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
437,5	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
37,5	باء - توليد المعارف ونقلها
60,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 30
11,0	المواد التقنية (عدد المواد) 15
24,0	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
570,0	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
	التشاور والمشورة والدعوة

كاف - إدارة الأراضي على نحو مراعي للمنظور الجنساني في أفريقيا كسبيل لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في سياق جائحة كوفيد-19

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-4، 2-4، 5-أ، 11-1، 11-3، 11-7، 15-1، 15-3	ستنفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وموئل الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (500 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز قدرة واضعي السياسات في الدول الأعضاء الأفريقية المختارة على تصميم وتكييف وتنفيذ سياسات وأطر قانونية للأراضي تراعي المنظور الجنساني.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

اعترافًا بالدور المحوري للإدارة الفعالة للأراضي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والمستدامة، يلزم إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا الدول الأعضاء باستعراض سياسات الأراضي وتعزيز المؤسسات، بهدف توفير

فرص متكافئة للحصول على الأراضي لجميع مستخدميها وتعزيز ضمان حياة المرأة لها. ويشدد كذلك على ضرورة اتخاذ تدابير محددة الأهداف لتعزيز ضمان حياة المرأة للأراضي.

وتمشيا مع الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بضمان حياة المرأة للأراضي، من المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز أمن حياة المرأة للأراضي في البلدان المستفيدة المختارة في أفريقيا عن طريق تعزيز قدرة واضعي السياسات على تهيئة سياسة وبيئة قانونية تمكينية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الأراضي، مما يعزز قدرة المرأة على الصمود في مواجهة الصدمات. وعلى وجه التحديد، سيُمدّ واضعو السياسات في البلدان المستفيدة المختارة بالقدرات اللازمة لتصميم أو استعراض وتنفيذ إصلاحات سياساتية وتشريعية ومؤسسية تراعي منظور الجنسين. وستستخدم التدخلات نهجا دقيقا ومتكاملا لمراعاة تباين النساء وتمكينهن من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال الحصول على خدمات تكميلية أخرى مثل تعزيز المدخلات والخدمات الزراعية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المستفيدة المختارة في أفريقيا على تحديد ومعالجة السياسات والحوافز القانونية التي تعترض ضمان حياة المرأة للأراضي، وهو ما سيثبت تحققه من خلال اعتماد التنقيحات الموصى بها لضمان مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الزراعية والإصلاح القانوني. وفي نهاية المطاف، يهدف المشروع إلى مساعدة البلدان المستفيدة على تعزيز تمكين المرأة وقدرتها على الصمود والتعافي من خلال معالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء القائمة فيما يتعلق بالأراضي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
43,0	تكاليف الموظفين الأخرى
156,0	الاستشاريون والخبراء
62,0	سفر الموظفين
26,0	مصرفات التشغيل العامة
213,0	المنح والمساهمات
500,0	المجموع
	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
	باء - توليد المعارف ونقلها
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 24
	المواد التقنية (عدد المواد) 15
	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
	التشاور والمشورة والدعوة
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

لام - تحفيز انتعاش قطاع السياحة في شرق أفريقيا بعد الجائحة

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 8-9، 12-ب، 14-7	سينفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الأونكتاد، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (500 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز قدرة قطاع السياحة في الدول الأعضاء المختارة في شرق أفريقيا على الصمود في مواجهة أثر كوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

كان قطاع السياحة أكثر القطاعات تضرراً في شرق أفريقيا، ولا تزال الآثار الاجتماعية والاقتصادية على العمالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات في تهاشم. ومن المتوقع أن تتخفف أعداد السياح الدوليين بنسبة تتراوح بين 60 و 80 في المائة. وفي الاجتماع الثاني لوزراء المالية الأفارقة الذي عقد في آذار/مارس 2020، دُعي إلى توفير تمويل طارئ عاجل لمكافحة آثار كوفيد-19 بقيمة 100 مليار دولار أمريكي، وأيدت حماية وحفظ قطاع السياحة والقطاعات ذات الصلة مثل الطيران. وعند إصدار الموجز السياساتي المعنون "كوفيد-19 وتحويل القطاع السياحة"، سلط الأمين العام الضوء على حقيقة أن هذا القطاع، الذي يُعد أهم القطاعات الاقتصادية، كان من أشد القطاعات تضرراً وأن الحاجة إلى التدخل ملحّة في البلدان النامية. وفي شرق أفريقيا، يواجه هذا القطاع مجموعة من التحديات أيضاً، بما في ذلك عدم وجود نهج مشترك لتنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية، وعدم كفاية البحث والتطوير، والافتقار إلى بيانات جيدة النوعية، وقصور أطر التجارة الإلكترونية. وسيتألف المشروع المقترح من ثلاثة عناصر تتعلق بالبحث والمساعدة التقنية؛ ووضع السياسات لتعزيز إمكانات قطاع السياحة في شرق أفريقيا، بهدف جعله أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وقادراً على تعزيز النمو الاقتصادي والتنوع والتنمية المستدامة، كما يتضح من التنوع عن نطاق المنتجات السياحية الضيق والحد من الاعتماد على السياح الدوليين الوافدين والالتفات إلى الأسواق المحلية والإقليمية؛ وتحسن إمكانات البحث والتطوير مدعومةً بأدوات معاصرة لجمع بيانات ذات نوعية جيدة عن السياحة، وهي أمور بالغة الأهمية لتوجيه السياسات المتعلقة بمساهمة هذا القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفهم أثر العوامل الخارجية من أجل تشكيل استراتيجيات مناسبة للتخفيف من الأضرار وتحقيق التعافي في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء الأفريقية على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، وهو ما سيثبت تحقّقه من خلال الأخذ في البلدان المستهدفة بسياسات كالتالي: إنشاء لجنة لإحصاءات السياحة تضم الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المكاتب الوطنية للإحصاء، والمصارف المركزية، وسلطات الإيرادات، والأوساط الأكاديمية، والجهات المعنية بالسياحة في القطاعين الخاص والعام؛ وتصميم وتجريب أدوات موحدة لجمع البيانات المتعلقة بالسياحة؛ وإنشاء حسابات فرعية خاصة بالسياحة؛ والوصول إلى توافق في الآراء ومواقف إقليمية بشأن السياحة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
20,0	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
238,0	بإ - توليد المعارف ونقلها
42,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 66
74,0	المواد التقنية (عدد المواد) 9
20,0	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
106,0	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
500,0	التشاور والمشورة والدعوة
	المجموع

ميم - دعم الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة للتعافي بعد كوفيد-19 في وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا

<p>العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-2، 3-د، 6-1، 2-6، 7-1، 12-2، 12-3، 12-5، 12-8، 12-أ</p>	<p>ستتخذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد المياه والبيئة والصحة، ومنظمة الصحة العالمية (700 000 دولار)</p>
--	--

الهدف

دعم البلدان المستهدفة في إدارة الموارد الطبيعية باستخدام النهج القائم على الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة من أجل النهوض بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد كوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

كثيرا ما تعوق بؤر الانعزال التقليدية اتخاذ إجراءات متكاملة وفعالة بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات الأساسية. وي طرح ذلك صعوبات أمام تحقيق تطلع أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع، والحد من الفقر وعدم المساواة، وإتاحة الحصول على الطاقة، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتعزيز النهج الدائرية. ومن شأن اتباع نهج متكامل وموحد في إطار النهج القائم على الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة أن يعزز إدارة الموارد الطبيعية وسلاسل الإمداد المرتبطة بها ويعزز القدرة على الصمود من أجل التأهب للصددمات المحتملة في المستقبل والوقاية منها، بما في ذلك انتشار الأمراض المعدية.

وسيركز المشروع على تنفيذ النهج القائم على العلاقة بين الغذاء والمياه والطاقة لتيسير تقديم حلول متكاملة تحقق التعافي الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتحسن التأهب للكوارث في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وسيسمح كسر بؤر الانعزال بتدفق التكنولوجيا وأوجه التآزر على نطاق قطاعات اجتماعية واقتصادية متعددة بشكل شامل. ويتوقع المشروع وضع إطار موحد من خلال تعزيز أفضل الممارسات في إدارة الموارد الطبيعية، وإنشاء سلاسل إمداد مستدامة ونكية وأسرع استجابة ومباشرة بقدر أكبر، واكتشاف الفرص في مراحل مبكرة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات البلدان المختارة في وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا لضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو أكثر استدامة مع اتباع نهج قائم على الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ البلدان المستفيدة من المشروع إجراءات من قبيل استخدام نظام ذكي لإدارة فاقد الأغذية وإدارة الأغذية وتوزيعها، ومبادئ توجيهية بشأن الاستخدام السليم لمنصات التسويق عبر الإنترنت لتعزيز تسويق المنتجات الزراعية، ومنهجية الأمم المتحدة لتقييم الإنصاف في سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في سياق كوفيد-19 أو الأوبئة المتصلة بالمياه، وتنفيذ تدابير لزيادة قدرة سلاسل إمداد المواد الخام الحيوية على الصمود.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	95,0
باء - توليد المعارف ونقلها	112,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	210,0
المواد التقنية (عدد المواد)	55,0
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	228,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	700,0
التشاور والمشورة والدعوة	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

نون - تعزيز قدرات البلدان المختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل إكساب عمليات التجارة والنقل عبر الحدود القدرة على الصمود في مواجهة الجائحة والاستدامة

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-5، 2-4، 3-8، 5-ب، 2-8، 8-أ، 9-4، 15-7، 17-10، 17-11	ستنفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (430 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز سلاسل التوريد ومرعاتها للبيئة وتعزيز قدرتها على الصمود واستيعابها للجميع، استنادا إلى تنسيق ورقمنة تدفقات المعلومات المتعلقة بالتجارة والنقل في البلدان المختارة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وغيرها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

يستلزم الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأثر السلبي لكوفيد-19 على الاقتصاد والتجارة في أوروبا الغربية والشرقية وفي وسط آسيا والقوقاز إعادة بناء الاقتصاد والتجارة والخدمات اللوجستية والاتصال على نحو أفضل، من خلال طرق مبتكرة للتجارة والنقل تدعم قدرة سلاسل الإمداد على الصمود. وفي القرار 270/74، المعتمد في 2 نيسان/أبريل 2020، إذ أدركت الجمعية العامة ما لهذه الجائحة من آثار غير مسبوق، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، فقد أكدت من جديد التزامها بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف ودعمها القوي للدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على الصعيد العالمي ودعت إلى تكثيف التعاون الدولي لاحتواء الجائحة والتخفيف منها ودرجها، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات.

وسيركز المشروع على إعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة عن طريق تنمية الوعي وتعزيز قدرة الحكومات في البلدان المستهدفة على صياغة وتنفيذ سياسات لمواءمة المعايير والحلول المتعلقة برقمنة سلاسل الإمداد والتجارة وعمليات النقل. وسيحقق ذلك باستخدام معايير الأمم المتحدة وأدواتها، وزيادة كفاءة الممرات والعمليات الرقمية المتعددة الوسائط، مع تقليل مخاطر العدوى بالفيروس. وسيقدم المشروع المساعدة التقنية لبدء تنفيذ مجموعة من المعايير ومستندات إلكترونية موحدة مكافئة للوثائق الرئيسية المصاحبة للسلع المنقولة عن طريق البحر والبر والسكك الحديدية والجو والنقل المائي الداخلي في الاقتصادات المختارة التي تمر بمرحلة انتقالية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات الاقتصادات المختارة التي تمر بمرحلة انتقالية على صياغة السياسات وتنفيذ مجموعة من المعايير المتوائمة من أجل رقمنة عملية تبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة والنقل، وذلك لتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، مما يسهم في قدرة الاقتصاد الإقليمي والعالمي على الصمود وتنفيذ خطة عام 2030، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ البلدان المستهدفة إجراءً واحداً على الأقل من الإجراءات الثلاثة التالية: صياغة استراتيجية وطنية أو إقليمية تدمج المعايير الدولية لرقمنة عملية تبادل البيانات والوثائق عبر ممرات النقل الرقمية المتعددة الوسائط؛ أو تنفيذ وثيقة إلكترونية مكافئة واحدة على الأقل، تتماشى مع المعايير الدولية؛ أو تنفيذ حزمة أو جزء من حزمة من المعايير لعمليات التبادل الرقمية المتعددة الوسائط للبيانات والوثائق.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى 31,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 181,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 11	سفر الموظفين 66,3
المواد التقنية (عدد المواد) 6	الخدمات التعاقدية 32,7
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	مصروفات التشغيل العامة 8,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 111,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 430,0
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

سين - نظم إدارة عامة قادرة على الصمود وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 5-5، 11-3، 11-أ، 6-16	ستتخذ هذا المشروع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين في البلدان المختارة (500 000 دولار)
---	--

الهدف

تعزيز قدرة البلدان النامية المختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع خطط وسياسات واستراتيجيات للتعافي المتسم بالقدرة على الصمود والمستدام فيما بعد كوفيد-19 على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

أظهرت آثار جائحة كوفيد-19 على أمريكا اللاتينية والعالم مواطن ضعف، ليس في استجابة النظم الصحية فحسب، بل كذلك في الجهاز العام بأكمله في توقع الاحتياجات الاجتماعية والاستجابة لها بشكل شامل وتقديم المنافع والخدمات العامة بقدر كافٍ من المرونة والفورية والفعالية والجودة والانفتاح والشفافية كما تقتضي حالة الطوارئ.

وفي البرنامج الفرعي 9 من برنامج عمل معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، تمثل الهدف العام في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز نظم الإدارة العامة لتصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأحداث غير المتوقعة في المستقبل، وربط الاستجابات الطارئة القصيرة الأجل بالخطط والسياسات الطويلة الأجل.

وستسعى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال هذا المشروع إلى تعزيز القدرات الحكومية للبلدان المختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق ثلاث طرائق مترابطة للمساعدة: خدمات التعاون التقني المتعلقة بدورة الإدارة العامة برمتها؛ والتدريب، لا سيما التعلم المختلط بشأن تخطيط المتبصر والتخطيط الإقليمي المقترن بنهج قائم على المساواة بين الجنسين والحكومة المفتوحة والإدارة من خلال النتائج؛ والبحوث التطبيقية لمنهجة دراسات الحالة الفردية ومناقشة النتائج خلال الحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في دعم جهود البلدان المستفيدة المختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بناء مؤسسات ونهج قادرة على الصمود لاستباق التحديات الماثلة أمام التعافي في فترة ما بعد الجائحة والأزمات المحتملة في المستقبل، والتأهب والاستجابة لها والتكيف معها، فضلاً عن دعم البلدان المستفيدة في ربط الاستجابات الطارئة بتدابير التعافي المقررة في الأجلين المتوسط والطويل، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام بلدين على الأقل بتعميم المنهجيات الاستشرافية في التخطيط وصنع السياسات؛ ودعم المشروع خطتين إضافيتين للحكومة المفتوحة على الصعيد المحلي؛ وقيام بلدين بتقديم خدمات عامة إلكترونية باستخدام بوابات قابلة للتشغيل المتبادل؛ وقيام بلد واحد ببلورة عمليتي التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني أو المحلي، وتدريب ما لا يقل عن 100 موظف مدني على أدوات ومنهجيات جديدة للتخطيط التشاركي والإدارة العامة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى 32,8
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 202,5
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 69	سفر الموظفين 94,0
المواد التقنية (عدد المواد) 25	الخدمات التعاقدية 28,0
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	مصرفات التشغيل العامة 9,4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 133,3
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 500,0
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

عين - إعادة البناء على نحو أفضل في الاقتصادات الكاريبية المعتمدة على السياحة في فترة ما بعد كوفيد-19

ستتخذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع المنظمة الكاريبية للسياحة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-3، 2-ج، 4-3، 4-5، 5-5، 5-ب، 8-2، 8-3، 8-9، 9-3، 9-ب، 13-2، 14-7، 14-ب، 17-4، 17-14، 17-17
---	---

الهدف

تعزيز القدرات الوطنية في الاقتصادات المختارة القائمة على السياحة في منطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق التعافي المتمس بالقدرة على الصمود في قطاعات محددة متصلة بالسياحة في فترة ما بعد كوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات في تحقيق التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد أدى التعرض للصددمات البيئية والصددمات الاقتصادية والمالية الخارجية، بما في ذلك تزايد وتيرة وضراوة الكوارث الطبيعية التي تفاقمت مؤخرا بفعل أثر كوفيد-19 الشامل لعدة قطاعات إلى تفاقم عبء المديونية الثقيل أصلا في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي المعتمدة على السياحة. ويتمشى هذا المشروع مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل الاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد-19. ويهدف إلى تحديد الآثار الرئيسية للجائحة على قطاع السياحة في الاقتصادات القائمة على السياحة في منطقة البحر الكاريبي. واستنادا إلى هذه النتائج، سيدعم المشروع وضع استراتيجيات عملية ومقترحات ملموسة لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى إعادة بناء قطاعات اجتماعية واقتصادية محددة بطريقة تنافسية ومستدامة في مرحلة ما بعد الجائحة، بسبل منها الاستثمار المالي وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. وهذا لن يوفر أساسا لتحسين رفاه جميع المواطنين فحسب، وإنما سيضع البلدان على أساس أسلم لمواجهة الصدمات في المستقبل.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية في الاقتصادات الكاريبية المختارة القائمة على السياحة لتيسير التعافي المتمس بالقدرة على الصمود في قطاعات محددة في مرحلة ما بعد كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ واحد على الأقل من الإجراءات التالية: قيام بلدين مستفيدين على الأقل بوضع مقترحات للاستثمار في مجالات متخصصة وقطاعات جديدة أو قائمة لتنوع القطاعات المختارة وإعاشها؛ وإقرار ما لا يقل عن 75 في المائة من واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة بأنهم أصبح لديهم فهم أكبر لأثر كوفيد-19 على هذه القطاعات والمتطلبات اللازمة لإعادة بنائها.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
181,1	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
179,0	بإ - توليد المعارف ونقلها
39,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 38
8,0	المواد التقنية (عدد المواد) 12
92,9	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
500,0	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
	التشاور والمشورة والدعوة

فاء - تعزيز سياسات الطاقة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-7، 2-7، 3-7، 1-13، 2-13، 3-13	ستنفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة (700 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المختارة ذات الاحتياجات الخاصة في آسيا والمحيط الهادئ ووسط آسيا والقوقاز، لمواءمة السياسات المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مع التعافي من جائحة كوفيد-19.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

يهدف هذا المشروع إلى تحسين قدرة صانعي السياسات من خلال دعمهم في وضع خرائط طريق من أجل تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مما يتيح إحداث تحول في مجال الطاقة المستدامة وكذلك تحقيق التعافي الاقتصادي من كوفيد-19. وسيحقق ذلك عن طريق إشراك الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني من خلال حلقات عمل تشاورية في كل بلد مشارك. وستستخدم حلقات العمل لشرح منهجية أداة الخبراء الوطنيين لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بتخطيط الطاقة، وتحديد السياقات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة المتعلقة بغايات الهدف 7، والمساهمات المحددة وطنياً، والتعافي من كوفيد-19.

وسيتلقى المخططون وواضعو السياسات التدريب على استخدام الأداة المذكورة أعلاه والدعم في تنفيذها لدمج أهداف البلاد الأشمل واستراتيجية التعافي الاقتصادي المراعي للبيئة. ومن خلال تطبيق هذه الأداة، سيصبح لدى المخططين وواضعي السياسات القدرة على وضع خريطة طريق وطنية لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (الهدف 7) لكل بلد مستفيد من المشروع، مع تسليط الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية الناشئة عن العمل. وسيحدد المشروع آليات لجذب الاستثمارات الخاصة من أجل تنفيذ الأولويات المحددة في خريطة الطريق، ويستهلّ التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لهذا الغرض. وفي ثلاثة بلدان مستفيدة، سيدعم المشروع تعميق هذه العلاقات من خلال برنامج عمل يشمل أنشطة من قبيل تيسير برامج تسريع نمو الشركات الناشئة، وأيام العروض، وأنشطة اجتذاب الاستثمارات.

وسيمضي واضعو السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيون على حد سواء في تنفيذ نتائج المشروع، لتصبّ في سياسات الطاقة الوطنية وسياسة التنمية الاقتصادية وتدعم التحول المستمر في مجال الطاقة. وستنشر الدروس المستفادة على الصعيد العالمي من خلال عقد حلقة دراسية مشتركة بين الأقاليم، تتيح للمشاركين في المشروع تبادل خبراتهم واستكشاف الفرص وأوجه التآزر القائمة مع الجهود الدولية ذات الصلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في توفير أفكار متعمقة لواضعي السياسات تمكنهم من وضع أفضل الممارسات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الوطنية لتحقيق التعافي من كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحقّقه من خلال تحديد الخيارات السياسية ذات الصلة لتحقيق الهدف 7، وقياس التكاليف والمنافع الكميّة المرتبة على تنفيذها، واستخدام النتائج لتحديد مجموعة مناسبة من التوصيات السياسية، مع تقديم التحليل والنتائج الإجماليين في شكل خريطة طريق وطنية لتحقيق الهدف 7 في كل من البلدان الثمانية المشاركة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	288,0
باء - توليد المعارف ونقلها	136,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 14,5	الاستشاريون والخبراء
المواد التقنية (عدد المواد) 8	سفر الموظفين
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	151,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	35,0
التشاور والمشورة والدعوة	المنح والمساهمات
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	90,0
	المجموع
	700,0

صاد - الربط بالشبكات الرقمية وشبكات النقل من أجل إكساب المجتمعات المحلية الريفية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا بعد كوفيد-19

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-4، 9-أ، 9-ج، 11-2، 11-أ، 17-7، 17-8	ستنفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (500 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز قدرة البلدان المختارة ذات الاحتياجات الخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا على وضع سياسات واستراتيجيات لتنفيذ الربط المبتكر للمناطق الريفية بالشبكات الرقمية وشبكات النقل.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

تقل فرص استفادة المجتمعات الريفية في جنوب وجنوب شرق آسيا من المستوى الكافي من الخدمات في مجال الصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحماية الاجتماعية والنقل والمرافق العامة مقارنةً بالمجتمعات الريفية في مناطق دون إقليمية أخرى في آسيا والمحيط الهادئ. وهذا النقص في فرص الاستفادة من الخدمات يعوق قدرة المناطق الريفية على التصدي للجائحة. وفي حين أن الجائحة تزيد من تعرض السكان للضرر من الآثار المدمرة للعزلة، فهي تقاوم أيضا من التفاوت في الدخل وعدم تكافؤ الفرص، مما يؤدي إلى تعرض المجتمعات الريفية للخطر أكثر من غيرها.

وسيعزز هذا المشروع قدرة البلدان المختارة ذات الاحتياجات الخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا على وضع استراتيجيات ممكنة التنفيذ من الناحية الاقتصادية لتطبيق سياسات مبتكرة لربط المناطق الريفية (بالشبكات الرقمية وشبكات النقل). ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعزز المشروع قدرة المجتمعات الريفية على الصمود من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز الربط بالشبكات الرقمية وشبكات النقل وتوفيره بأسعار معقولة في ثلاثة بلدان نموذجية في جنوب وجنوب شرق آسيا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات البلدان المستهدفة في جنوب وجنوب شرق آسيا من خلال وضع استراتيجيات ممكنة التنفيذ من الناحية الاقتصادية لتطبيق سياسات مبتكرة بشأن تعزيز ربط المناطق الريفية والسماح للبلدان المستهدفة بالنهوض بإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ واحد على الأقل من الإجراءات التالية: وضع استراتيجيات ممكنة التنفيذ من الناحية الاقتصادية لتنفيذ سياسات مبتكرة لربط المناطق الريفية (بالشبكات الرقمية وشبكات النقل) وإقامة شراكات وطنية أو إقليمية بشأن السياسات المبتكرة لربط المناطق الريفية (بالشبكات الرقمية وشبكات النقل).

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا	201,0
باء - توليد المعارف ونقلها	43,8
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	78,0
المواد التقنية (عدد المواد)	36,9
المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا	140,3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	500,0
التشاور والمشورة والدعوة	

قاف - استراتيجيات مستدامة لتمويل الديون تعزز الحيز المالي والتمويل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ستنفذ هذا المشروع الإسكوا بالتعاون مع الأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (370 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايتان 1-1، 1-5، والهدف 8 (جميع الغايات)، والغايات 1-9، 2-9، 9-أ، 16-6، 16-8
---	--

الهدف

تحسين قدرة واضعي السياسات على تكوين فهم أفضل لإحصاءات الديون، وأنواع صكوك الديون المختلفة ومخاطرها وصلاتها بالقدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل من أجل صياغة استراتيجيات مستدامة لتمويل الديون في الأجل المتوسط إلى الطويل بهدف تحسين الحيز المالي والتمويل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة العربية زيادة في حصة الديون وخدمة الديون نسبةً إلى نواتجها مما يحد من الحيز المالي المتاح للإنفاق على التنمية وتمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت التبعات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 إلى مزيد من التراجع السريع في الإيرادات الحكومية والسيولة المتاحة للحكومات، الأمر الذي دفعها إلى زيادة الاقتراض من مصادر التمويل الخارجية، مما أدى إلى تفاقم المخاطر المالية وزيادة أعباء الديون. وللأسف، فإن القرارات المؤدية إلى التمويل عن طريق الاقتراض لم تكن في كثير من الأحيان مستندة إلى استراتيجية جيدة فيما يتعلق باختيار أدوات الدين والأحكام والشروط التي يمكن أن تؤثر على الالتزامات الطارئة والقدرة على تحمل الدين في المستقبل. وكثيراً ما تكون البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً المقتلة بالديون هي الطرف المتلقي في المفاوضات، ودون أن تتوفر لها أدوات ملائمة تسترشد بها في اتخاذ قراراتها، فهي تظل تواجه مخاطر أكبر متمثلة في خدمة ديون قد لا تكون محتملة بالتوازي مع احتياجاتها من التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيدعم هذا المشروع الدول الأعضاء في المنطقة العربية في تحسين قدراتها من أجل تطبيق ممارسات أكثر كفاءة لإدارة الديون، بما في ذلك تحسين شفافية الديون والإبلاغ عنها، وأساليب التصنيف والحساب، وأنواع أدوات الدين، وآليات تخفيف عبء الديون وخفضها، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون ومقايضتها، وتحليل المخاطر المتعلقة بالطوارئ، والقدرة على تحمل الديون على الأمدين المتوسط والبعيد.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرة واضعي السياسات على تحسين فهم إحصاءات الديون وكذلك أدوات الدين ومخاطرها وربوطها بالقدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، الأمر الذي يمكن أن تسترشد به في اتخاذ قرارات بوضع استراتيجيات متوسطة إلى طويلة الأجل بشأن التمويل عن طريق الاقتراض من أجل تحسين الحيز المالي وتمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام عينة من البلدان المشاركة في المشروع بتعزيز استراتيجيات إدارة الديون باستخدام الأدوات التي استُحدثت أثناء المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
134,0	باء - توليد المعارف ونقلها
24,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 14
86,0	الخدمات التعاقدية
126,0	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
370,0	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
المجموع	التشاور والمشورة والدعوة

راء - تحسين الأمن المائي في الدول العربية

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-2، 2-2، 3-2، 4-2، 5-5، 1-6، 4-6، 5-6، 6-6، 1-14، 6-17، 9-17	ستنتف هذا المشروع الإسكوا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنسقين المقيمين (370 000 دولار)
---	--

الهدف

تحسين الأمن المائي عن طريق تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الإسكوا على الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية، بسبل منها التعاون عبر الحدود في سياق تغير المناخ.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

تعتمد الدول الأعضاء في الإسكوا على المياه الجوفية لتلبية نصف احتياجاتها من المياه العذبة. ويتزايد هذا الاعتماد على المياه الجوفية مع تزايد ندرة المياه السطحية وتلوثها وارتفاع تكلفة الحصول عليها في مواجهة آثار تغير المناخ والطلب المتزايد. وتشكل نسبة 58 في المائة من منطقة الإسكوا جزءا من حوض مياه جوفية عابر للحدود يعيبه تدهور نوعية المياه وفراط استخراجها، وحيث تتعقد الإدارة بسبب عدم كفاية البيانات ومحدودية التعاون. ويمكن أن تؤدي النهج الجديدة للتعاون واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية إلى جانب التكنولوجيات الرائدة إلى زيادة الموارد المعرفية القائمة بهدف تعزيز إدارة الموارد المائية، ولا سيما موارد المياه الجوفية، في ظل الظروف المناخية المتغيرة من أجل تحسين الأمن المائي في الدول العربية.

وسيعتمد هذا المشروع على الخبرات والمنتجات المعرفية المعمول بها المتعلقة بالتعاون في مجال المياه عبر الحدود، وتغيير المناخ، والإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الإسكوا على تحقيق الأمن المائي وغايات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وسيستفيد من الابتكارات المستجدة في تكنولوجيات المياه التي يمكن استخدامها لرصد الموارد المائية الشحيحة وإدارتها والإبلاغ عنها، وفي التحليل الجغرافي المكاني وأدوات الاستشعار عن بعد، وتطوير موارد معرفية رقمية تفاعلية يسهل الوصول إليها يمكن أن تيسر الحوار عبر الحدود، وتزيد القدرة على مواجهة آثار تغيير المناخ على توافر المياه، وتحسن الأمن المائي في الدول العربية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية على جميع المستويات، بسبل منها التعاون عبر الحدود في سياق تغيير المناخ لدعم تحقيق الأمن المائي للجميع وتنفيذ الأهداف المتصلة بالمياه في خطة عام 2030، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ البلدان المستهدفة الإجراءات الثلاثة التالية: تقييم فوائد التعاون عبر الحدود في مورد واحد على الأقل من الموارد المائية المشتركة؛ وتقييم آثار تغيير المناخ على موارد المياه الجوفية في ثلاثة بلدان على الأقل؛ واستخدام ثلاث دول أعضاء تكنولوجيا رائدة واحدة على الأقل لإدارة موارد المياه الجوفية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)
25,0	المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
100,0	باء - توليد المعارف ونقلها
21,0	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 4
120,0	المواد التقنية (عدد المواد) 5
2,0	المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
102,0	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
370,0	التشاور والمشورة والدعوة
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

شين - تطبيق تقنيات سلاسل الكتل من أجل تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-4، 3-8، 5-ج، 6-أ، 2-7، 3-8، 4-9، 1-12، 3-13، 9-16، 6-17	ستنفذ الإسكوا هذا المشروع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والأونكتاد (663 000 دولار)
---	---

الهدف

تعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام تقنية سلسلة الكتل لتيسير التجارة.

خطة المشروع (للفترة 2022-2025)

تمثل تكاليف التجارة قضية رئيسية في التجارة الدولية، فهي تحدد القدرة التنافسية، التي تمثل عاملاً أساسياً في المشاركة في أنشطة التجارة الدولية. ومع التطورات المختلفة المحيطة بقواعد التجارة الدولية الناشئة عن المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية المتعاقبة على الصُّد

العالمي والإقليمي والثنائي، انخفضت التعريفات الجمركية للتجارة الدولية إلى مستويات غير مسبقة، لتبقى التدابير غير الجمركية مثل اللوجستيات والإجراءات الجمركية هي العقبة الرئيسية أمام التجارة الدولية. وقد أدى ظهور جائحة كوفيد-19 في اقتصاد عالمي شديد الترابط إلى العديد من الاضطرابات في مختلف سلاسل الإمداد العالمية وفي مجالي التجارة والسفر عبر الحدود. وتتيح تقنية سلسلة الكتل فرصة لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى رقمنة التجارة وتقديم الدعم في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة.

وتتيح تلك التقنية مشاركة المعلومات بشكل آلي وآمن وفعال لضمان التنفيذ الفعال لترتيبات أو اتفاقات الاعتراف المتبادل. وهي تمكن المشاركين من الاتصال رقمياً وتبادل المعلومات والتعاون على نطاق بيئة سلسلة الإمداد المتصلة بعمليات الشحن. ويمكن للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تهيئة البيئة اللازمة لإشراك جميع أصحاب المصلحة، ومعالجة المخاطر الفعلية أو المتصورة، وضمان أن تتمكن سلسلة الكتل من دعم التنمية المستدامة والشاملة بشكل فعال.

وسيوفر المشروع أساساً للبلدان لاعتماد ونشر تقنية سلسلة الكتل على نحو فعال، بسبل منها تطوير المعايير المشتركة الداعمة اللازمة بشأن الأمن والخصوصية والحوكمة؛ وتطوير نماذج بيانات للشهادات وأوراق الاعتماد وإدارة الهويات الموزعة؛ وإنشاء البنية التحتية المناسبة؛ وتصميم سياسات وأنظمة مخصصة؛ ودعم الاستثمار في تثقيف رواد الأعمال وموظفي الخدمة المدنية وعامة الناس لتعزيز استخدام تقنية سلسلة الكتل على نطاق أوسع من جانب مختلف الجهات الفاعلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز الابتكار الوطني والقدرات التكنولوجية المتعلقة باستخدام تقنية سلسلة الكتل في العمليات الجمركية والتجارية في البلدان النامية المختارة وإعطاء دفعة للتجارة وتعزيز القدرة التنافسية دعماً للتنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إبداء المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية فهماً متزايداً للمتطلبات القانونية والتنظيمية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل في تيسير التجارة وفهم كيفية تنفيذ تلك التقنية بنجاح لتيسير التجارة واكتساب القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2022-2025)	
31,0	تكاليف الموظفين الأخرى		المنجزات المستهدفة المقيسة كميًا
270,0	الاستشاريون والخبراء		باء - توليد المعارف ونقلها
50,0	سفر الموظفين	22	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
39,0	الخدمات التعاقدية	12	المواد التقنية (عدد المواد)
30,0	مصروفات التشغيل العامة		المنجزات المستهدفة غير المقيسة كميًا
243,0	المنح والمساهمات		جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى
663,0	المجموع		التشاور والمشورة والدعوة
			قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

المرفق الثالث

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/75/7 و A/75/7/Corr.1

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحفاظ على نفس المستوى من الموارد منذ الفترة 2014-2015 قد أدى فعليا إلى انخفاض الموارد المعتمدة لحساب التنمية بالقيمة الحقيقية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتتبع ويحدد الوفورات الناتجة عن الإجراءات المتخذة لتعزيز الكفاءة التي ستُنقل إلى الحساب وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ثالث عشر-3).

قررت الجمعية العامة في قرارها 15/54 أن الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة. وبناءً على ذلك، تمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية، جرى تتبع الوفورات المتحققة، أو النقص في الإنفاق، والإبلاغ عنهما في سياق تقارير الأداء لكي تبين فيها الجمعية العامة. إلا أن الأمانة العامة لا يمكنها أن تعزو هذه الوفورات إلى "تدابير الكفاءة" لأن عوامل متعددة تدخل في انخفاض الإنفاق النهائي عن مستوى الاعتمادات المرصودة. ويبرر كل تقرير أداء هذه الفروق بالإشارة إلى العوامل المعنية. وسيُقدّم التحليل الكامل للنقص في الإنفاق لعام 2020 في تقرير الأداء المالي المقبل عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، الذي ستنتظر فيه الجمعية العامة الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين، إلا أن البيانات المتاحة حاليا فيما يتعلق بالإنفاق تشير إلى نقص في الإنفاق قدره 58 مليون دولار في عام 2020 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020، ويعزى ذلك جزئيا إلى تدابير حفظ النقدية التي استدعتها التحديات المتعلقة بالسيولة في عام 2020.

تأمل اللجنة الاستشارية أن يكفل الأمين العام الشفافية في اختيار البلدان والمشاريع وأن يواصل تعزيز جهود الاتصال بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التنسيق الوثيق مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونظام المنسقين المقيمين، ومن خلال نشر المعلومات عن المشاريع للدول الأعضاء، من أجل السماح لها بصياغة طلباتها (الفقرة ثالث عشر-11).

لا تزال اللجنة الاستشارية تشاطر مجلس مراجعي الحسابات قلقه إزاء إدارة الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، وتؤكد مرة أخرى ما تراه من ضرورة بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بكفاية الرصد والرقابة في مختلف الكيانات (A/74/528، الفقرة 22، و A/73/430، الفقرة 25) (الفقرة ثالث عشر-16).

تشير الفقرتان اللتان اقتبست عنهما اللجنة الاستشارية إلى إدارة الشركاء المنفذين وليس الكيانات المسؤولة عن التنفيذ كما جاء في نص التوصية. ولا تُستخدم الترتيبات مع الشركاء المنفذين إلا في عدد محدود من المشاريع. وسينقل هذا الشاغل إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد وثائق المشاريع.

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود المبذولة لتطبيق وسائل بديلة لتنفيذ مشاريع حساب التنمية، وتأمل في بذل المزيد من الجهود لتحقيق أوجه كفاءة وضمان استمرارية المشاريع وكفاءة تنفيذها (الفقرة ثالث عشر-18).

كما هو مبين في الفقرة 35-10 من هذه الملزمة من الميزانية، تستخدم وسائل تنفيذ بديلة لضمان استمرارية المشاريع، بما يشمل استخدام الاستشارات عن طريق الوسائل الإلكترونية، واستخدام التعلم الإلكتروني، فضلاً عن تعيين مستشارين وطنيين إضافيين للمساعدة في تنفيذ المشاريع. وفيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني، فقد أُعد تقرير وبرنامج تدريب لمساعدة مديري المشاريع. ويمكن الاطلاع على التفاصيل في قسم منهجيات التعلم المختلط من أجل تنمية القدرات (Blended Learning Methodologies for Capacity Development) على الموقع الشبكي لحساب التنمية.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم المعلومات المتعلقة بالتعديلات التي أُجريت على المشاريع بسبب جائحة كوفيد-19 في سياق المعلومات التي ستقدم إلى الجمعية العامة والمشار إليها في الفقرة ثالث عشر-14 حساب التنمية. أعلاه (الفقرة ثالث عشر-19).

إذ تلاحظ اللجنة الاستشارية طبيعة حساب التنمية بوصفه حساباً خاصاً متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية، تؤيد استمرار إعفاء الحساب من التدابير التي يتخذها الأمين العام لمعالجة حالة السيولة النقدية (الفقرة ثالث عشر-21).

المرفق الرابع

ولايات حساب التنمية

سيواصل برنامج العمل الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه على النحو المبين في القائمة الواردة أدناه.

قرارات الجمعية العامة

حساب التنمية	220/53؛ 235/52	تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح	12/52 بء
	ألف وباء؛ 15/54؛	اعتمادات ميزانية فترة السنتين 1998-1999	221/52 ألف
	237/56		
التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)	270/74		